



د/علي عبد الوهاب نجا

أستاذ الاقتصاد المساعد

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢) "دراسة تحليلية قياسية"

The Impact of Remittances on Economic Growth in Egypt

During the Period (1975-2012) " Econometric analytical study"

ملخص البحث:

وشمال أفريقيا، مما يعكس ارتفاع أهمية التحويلات خارجياً، فضلاً عن زيادة أهميتها داخلياً، حيث تمثل المصدر الثاني لإيرادات النقد الأجنبي بعد الصادرات وأكثر أهمية مقارنة بمساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

توضح النتائج في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، كما أنه يوجد توافق في نتائج نموذجي (ARDL)، (DOLS). حيث أن كل من: التحويلات، والصادرات، والاستثمار المحلي تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً عليه. كما أن المقدرة التفسيرية للنموذجين كانت مرتفعة.

توضح نتائج نموذج (ECM) في الأجل القصير أن كل من الصادرات والاستثمار المحلي تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما التحويلات تؤثر سلباً عليه لأنها توجه للاستهلاك وليس الاستثمار. كما أن سرعة التعديل كانت معنوية ومرتفعة، وأن المقدرة التفسيرية للنموذج كانت مرتفعة ولكن أقل مقارنة بالأجل الطويل، وقد اجتاز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية، مما يدل على استقراره وتمتعه بجودة توفيق مرتفعة.

يهدف البحث إلى تحليل أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر، وبصورة أكثر تحديداً تقدير العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وتحديد أهميتها النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي، بما يسهم في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية هذه التحويلات والارتفاع بكفاءة استخدامها، ومن ثم، الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. وذلك من خلال دراسة تحويلات العاملين بالخارج وأثرها على النمو في الأدب الاقتصادي، وتطور تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها النسبية في مصر داخلياً وخارجياً، ثم من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي (ARDL)، (DOLS) يتم تقدير علاقات الأجل الطويل، كما إنه من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يتم تقدير علاقات الأجل القصير.

لقد ازدادت تحويلات المصريين بالخارج بمعدلات كبيرة خلال العقود الأربعة التي يغطيها البحث، حيث بلغت ٢٠.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وأصبحت مصر تحتل المرتبة السادسة عالمياً فيما بين الدول المتلقية للتحويلات والمرتبة الأولى في دول الشرق الأوسط

Abstract:

The research aims to analyze the impact of remittances on economic growth in Egypt. More specifically, it estimates the relationship between remittances and economic growth in the short and long run, and determines the impact of remittances compared to other factors affecting economic growth; therefore contributing to the formulation of economic policies for developing such remittances and make them more efficient tool to raise the rate of economic growth. To achieve this aim, the research analyzes the remittances and their impact on the growth in the economic literature, and the evolution of the remittances and their relative importance in Egypt, both internal and external. Finally, the research uses the cointegration approach through two models: the ARDL and the DOLS to estimate the long-run relationships. Moreover, the short-run relationships are estimated through the error correction model (ECM).

The remittances of Egyptians abroad were increased at high rates during the four decades covered by the research, which amounted 20.5 billion dollars in 2012. Egypt occupies the sixth position on the world level and ranked the first on the Middle East and North Africa level, reflecting the great importance of

remittances abroad. In addition, the remittances are very important internally, they represent the second source of revenue for foreign currency after exports relative importance of remittances is more important than development aid and foreign direct investment.

The results of both models are consistent, indicating that there is a long-run relationship between the variables. Remittances, exports, and domestic investment affect economic growth positively, while foreign direct investment affects it negatively. The explanatory power of the models is high.

The results of the ECM in the short run indicate that both the exports and domestic investment have a positive effect on economic growth, while remittances negatively affect it because it is directed to consumption rather than investment. The speed of adjustment is significant and high, and the explanatory power of the model is high, but lower than its counterpart in the long-run. The models undertaken all the statistical tests; confirming that the models are stable and have high goodness of fit.

١ : مقدمة

يكون لها آثاراً إيجابية في دعم النمو لأنها لا تكون نجحت في زيادة معدلات الادخار، ومن ثم، الاستثمار (Ahmed, et al., 2013, P. 813).

لقد شهد الاقتصاد المصري زيادة مستمرة في تحويلات العاملين بالخارج خلال العقود الأربعة الماضية، حيث تعد مصر واحدة من الدول العشر الأولى التي تستقبل التحويلات الخارجية على المستوى العالمي، والأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستقطب ٤٠% من التحويلات الموجهة إليها (WB, 2013, PP. 3,4). وتسهم هذه التحويلات في دعم ميزان المدفوعات وزيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في القطاع المالي، فضلاً عن أنها تسهم في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل لجزء كبير من العمالة، ومن ثم، الحد من مشكلة البطالة في المجتمع المصري.

١ - ١ : مشكلة البحث

أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تمثل أحد القضايا المهمة والجديرة بالبحث في الأدب الاقتصادي على مدى العقود القليلة الماضية، نتيجة لأثرها الإيجابي على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. غير أن أثرها على النمو الاقتصادي مازال موضع خلاف، الأمر الذي يتطلب التحقق من ذلك بدراسة محددة في كل حالة على حدة. فرغم كثرة الهجرة الخارجية بمصر وزيادة تحويلات العاملين بالخارج بصورة مستمرة، إلا أنه يثور هنا تساؤل هل تسهم هذه التحويلات في علاج مشكلات الاقتصاد المصري وتدعيم النمو الاقتصادي به؟ حيث أن الاقتصاد المصري يعاني من انخفاض معدل النمو

تشكل تحويلات العاملين بالخارج واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعديد من الدول النامية، حيث تعد من أكبر مصادر عائدات النقد الأجنبي في عديد من هذه الدول. وقد شهدت هذه التحويلات زيادة كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية وبخاصة في الدول النامية المصدرة للعمالة، حيث وفقاً لبيانات البنك الدولي وصلت تدفقات التحويلات على المستوى العالمي إلى ٥٢٧.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وقد مثلت حوالي ٠.٧٨% من الناتج العالمي، وكان تأثير التحويلات أكبر في الدول النامية لأنها استقطبت في ذلك العام حوالي ٤٠٧.١ مليار دولار، بما يمثل ٧٧.١% من التدفقات العالمية، كما أن هذه التدفقات مثلت ١.٥٨% من الناتج المحلي بالدول النامية (UNCTAD, 2014). وتتميز هذه التحويلات بأنها أكثر استقراراً مقارنة بمصادر التمويل الأجنبي الأخرى سواء مساعدات التنمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض الخارجية (Ahmed, et al., 2011, P. 176). وتسهم هذه التحويلات بالنسبة للدول النامية المتلقية لها في دعم عمليات التنمية والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على معدلات الادخار والاستثمار المحليين وميزان المدفوعات وتخفيف القيود المحلية على الائتمان وتنمية الصادرات وتنويع الأنشطة الاقتصادية والارتفاع بمستويات التوظيف والأجور وتنمية رأس المال البشري، وبالتالي، تعمل على تنويع الدخل وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر لكثير من أفراد المجتمع. وإن كان يرى البعض أنه إذا ما وجهت هذه التحويلات للاستهلاك دون الاستثمار، فإنها لا

بحيث يمكن استخدام هذه التحويلات بصورة أكثر فاعلية لتحقيق أهداف النمو والتنمية. كما أن إجراء الدراسة بصورة مستقلة على الاقتصاد المصري تكون أكثر أهمية، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة التي تتناسب مع الظروف المصرية ويسهم في زيادة هذه التحويلات ويرفع من كفاءة استخدامها في المستقبل. كما يسهم هذا البحث في تقديم تصورات جديدة عن دور التحويلات الإنمائي وبخاصة في ظل قصور الدراسات في هذا المجال رغم الأهمية المتزايدة للتحويلات.

وفقاً لذلك، فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في تحليل أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر، وبصورة أكثر تحديداً تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحويلات في الأجل الطويل، فضلاً عن تقدير هذه العلاقة بالأجل القصير، وتحديد أهميتها النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي. ووفقاً لذلك فإن هذه الدراسة تغطي ثلاثة جوانب أساسية:

- دراسة تطور تحويلات العاملين بالخارج في الاقتصاد المصري، وتحديد مدى أهميتها النسبية.
- وضع إطار تحليلي متكامل يوضح الآثار المختلفة لتحويلات العاملين على معدل النمو الاقتصادي والقنوات التي يتم من خلالها هذا التأثير، تلك التي يتم استنباطها من الدراسات التطبيقية وبخاصة في الدول النامية.
- تقديم تحليل قياسي متطور مبني على أساس السلاسل الزمنية، لتقدير أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي من خلال أسلوب التكامل المشترك الذي يضمن تحقيق

الاقتصادي خلال العقود الماضية، فضلاً عن عدم استقراره، ويعزى هذا إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض معدل الادخار، وبالتالي، عدم توافر الموارد المالية وبخاصة الأجنبية منها اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخطط التنمية. كما أنه نتيجة لتزايد الاعتماد على الموارد الأجنبية وبخاصة القروض خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وما نتج عنها من ارتفاع الديون الخارجية وأعبائها، فقد أذنت الحكومة المصرية لتوجيهات المنظمات الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وتم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) في عام ١٩٩١، لمواجهة هذه المشكلات والاختلالات (UNDP, 2002, P. 4)، كما تم إجراء عديد من الإصلاحات المالية والمصرفية بهدف زيادة وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوفير البيئة الملائمة والمستقرة للاستثمار، غير أن كل هذه المحاولات لم تحقق أهدافها في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي بالشكل المنشود، الذي قدر بحوالي ٣.١% في المتوسط سنوياً خلال العقود الأربعة الماضية (WDI, 2013). مما يتطلب تحليل أثر هذه التحويلات على النمو الاقتصادي ومدى أهميتها النسبية مقارنة بمصادر التمويل الخارجي الأخرى وذلك في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

١ - ٢: أهمية البحث وهدفه

تتمثل أهمية البحث في أن تحليل أثر التحويلات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر ومدى أهميتها النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو، يساعد في اتخاذ السياسات الملائمة لتنمية هذه التحويلات وتحسين قنوات تدفقها

تطور تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها النسبية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)، النموذج القياسي لتقدير أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة في الأجلين القصير والطويل، النتائج والتوصيات.

٢ : تحويلات العاملين بالخارج وأثرها

على النمو في الأدب الاقتصادي

تعد تحويلات العاملين بالخارج ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي العالمي، سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي، نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية، وبخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها، حيث أصبحت تمثل أهم المصادر الخارجية للتمويل في عديد من هذه الدول التي تزداد بها الهجرة الخارجية للعمال. ولهذه الأسباب ظهر اهتمام الأكاديميين في التحقق من الجوانب المختلفة لهذه التحويلات سواء من حيث المنافع أو التكاليف، من خلال تحليل أثارها على النمو الاقتصادي وعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى (Akinpelu, etal., 2013, P. 113).

يوجد هناك جدل كبير حول تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي وكيف يحدث هذا التأثير، حيث أن هناك أدلة كثيرة تؤكد على الأثر الإيجابي للتحويلات على النمو الاقتصادي، غير أن البعض الآخر يرى عكس ذلك - بمعنى أن لها أثراً سلبية على النمو - في حين يرى فريق ثالث أن تأثيراتها تكون محايدة أو هامشية (Dilshad, 2013, P.5)،

غير أن ذلك يختلف من دراسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الظروف بين الدول واختلاف مقومات كل منها والقنوات التي تتم

التوازن في الأجل الطويل، ويتلاشى الانحدار الزائف بالأساليب التقليدية. الأمر الذي يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ السياسات الملائمة لتنمية التحويلات وزيادتها، فضلاً عن الارتفاع بكفاءة استخدامها في المستقبل.

١ - ٣ : فرض البحث

يتوقع أن يكون لتحويلات العاملين بالخارج آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في مصر سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، نتيجة لتأثيرها الإيجابي على معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم، تكوين رأس المال المحلي، والتطور المالي، والتنمية البشرية، وتدعيم احتياطات النقد الأجنبي،..إلخ.

١ - ٤ : منهج البحث

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها النسبية، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية، ويتم قياس تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك واختبارات الحدود، كما أنه من خلال نموذجي (ARDL)، (DOLS)، يتم تقدير علاقات الأجل الطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يتم تقدير علاقات الأجل القصير، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

١ - ٥ : خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام - فضلاً عن المقدمة- تتناول على الترتيب: تحويلات العاملين بالخارج وأثرها على النمو في الأدب الاقتصادي،

التدفقات الأجنبية الأخرى. ويعتقد أن التحويلات الحقيقية الرسمية وغير الرسمية أكبر كثيراً مما هو معلن عنها، حيث يقدر أن التحويلات الرسمية أكبر من ثلاثة أضعاف مساعدات التنمية الرسمية وتقترب من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية (Ukeje & Obiechina, 2013, P.212)، وتوضح (Sharaf, 2014, P. 1). وبيانات الجدول رقم (1) تطور تدفقات التحويلات على المستوى العالمي ونصيب الدول النامية منها خلال العقود الثلاثة الماضية، ويتضح منه الارتفاع المستمر في تدفقات التحويلات العالمية من ٤٩.٨ مليار دور في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينات ذهب منها إلى الدول النامية ٢٨ مليار دولار وبما يمثل ٥٦.١% من تلك التدفقات في المتوسط سنوياً، وبلغت ٥٢١.٦ مليار في المتوسط خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ ذهب منها إلى الدول النامية ٣٩٧.٤ مليار دولار وبما يمثل ٧٦.٢% من تلك التدفقات العالمية. ويتوقع أن تنمو تدفقات التحويلات إلى الدول النامية بمعدل ٨.٨% خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥)، وبالتالي، يتوقع أن تصل إلى حوالي ٥١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥ (WB, 2013, P. 1).

من خلالها هذه التحويلات وكيفية استغلالها (Ahmed, et al., 2011, P. 177). الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل أثر هذه التحويلات على النمو الاقتصادي وفقاً للتأصيل النظري لها، فضلاً عن الدراسات التطبيقية، بما يمكن من تحليل الجوانب المختلفة التي تؤثر من خلالها التحويلات على النمو الاقتصادي، وقياس أثرها على النمو كمياً في الأجلين القصير والطويل، الأمر الذي يسهم في وضع السياسة السليمة التي يمكن أن تساعد في تنمية التحويلات، فضلاً عن تحسين قنوات تدفقها واستخدامها بصورة أكثر فاعلية بما يحقق أهداف التنمية ويرفع من معدلات النمو في المستقبل بالمجتمع. وسيتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين يتناول الأول منهما الأدبيات النظرية لتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والقنوات التي يتم من خلالها هذا التأثير، بينما يختص الثاني بالأدبيات التطبيقية التي تتعلق بها.

٢-١: الأدبيات النظرية

أصبحت تحويلات العاملين بالخارج مصدراً مهماً لتدفقات الموارد وبخاصة في الدول النامية المصدرة للعمالة سواء من حيث الحجم أو معدل النمو بها، فقد تجاوزت التدفقات المالية من هذه التحويلات في عديد من هذه الدول معظم أشكال

جدول رقم (١) متوسط تدفقات تحويلات العاملين على المستوى الدولي ونصيب الدول النامية منها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

العالم ككل		الدول المتقدمة		الدول النامية		البيان / الفترة
%	القيمة*	%	القيمة*	%	القيمة*	
100	49.8	43.9	21.8	56.1	28.0	1990-1980
100	107.5	41.3	44.4	58.7	63.1	2000-1991
100	316.9	29.4	93.1	70.6	223.8	2010-2001
100	521.6	23.8	124.2	76.2	397.4	2012-2011
100	176.8	31.9	56.5	68.1	120.4	2012-1980

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (١) م، وبيانات (WDI, 2013)، (UNCTAD, 2014).
* القيمة بالمليار دولار وبالأسعار الجارية.

التحويلات تميل إلى الارتفاع عندما يمر الاقتصاد المتلقي لها بمرحلة من الركود نتيجة للأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية أو الصراعات السياسية، حيث يعتمد العاملون بالخارج إلى إرسال قدر أكبر من المساعدات في الأوقات العصيبة لمساعدة أسرهم وذويهم^١، في حين أن التدفقات المالية الأخرى تتمشى في نفس اتجاه التقلبات، حيث تميل إلى الارتفاع في حالات الرواج وتنخفض في حالات الركود. ويؤكد صندوق النقد الدولي أن التقلبات في الناتج الكلي والاستهلاك والاستثمار تتمشى مع التغيرات في التحويلات، ومن ثم، تعمل التحويلات على الاستقرار في مستوى الاستهلاك، وبالتالي، الاستقرار في الاقتصاد المتلقي لها حتى مع حدوث أي صدمات (Ahmed, et al., 2011, P. 176).

يمكن إرجاع الحركة السعودية لزيادة التدفقات من التحويلات على المستوى العالمي إلى عاملين هما (Ukeje & Obiechina, 2013, P. 212):

- ارتفاع معدلات الهجرة بين الدول النامية منخفضة الدخل والدول متوسطة ومرتفعة الدخل - سواء النامية منها أو المتقدمة - بشكل كبير خلال العقد الماضيين.
- انخفاض تكلفة التحويل وسرعة إجراءه، نتيجة للتقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى التطور المالي.

يتضح مما سبق، أنه لا يمكن تجاهل تدفقات التحويلات المالية في اقتصاديات الدول النامية خلال العقود الماضية، وبخاصة مع زيادة درجة الانفتاح العالمي وارتفاع مستوى العولمة بهذه الدول، حيث أن هذه التحويلات تعد مصدراً للنقد الأجنبي في اقتصاديات هذه الدول، كما أنها تمثل مصدراً أكثر استقراراً وأقل تقلباً مقارنة بمصادر التمويل الأجنبي الأخرى سواء مساعدات التنمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض الخارجية (Azam & Khan, 2011, P. 41). كما أن هذه

^١ هذا ما حدث في الاقتصاد المصري إبان ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العاملين بالخارج من ٧.٢، ١٢.٥ مليار دولار في العامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠، على التوالي، إلى ١٤.٣، ٢٠.٥ مليار دولار في العامين ٢٠١١، ٢٠١٢، على التوالي (UNCTAD, 2014).

ويتوجه هذه التحويلات إلى تمويل الاستهلاك وشراء الأراضي والمساكن، وبالتالي، تعد مصدراً لتأمين الدخل لعدد من الأسر بهذه الدول ذات الدخل المنخفض، كما أنها توفر السيولة لتمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك الاستثمارات في المعدات والأراضي والتعليم وكل هذا يكون له أثراً إيجابية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل (Arranz & (Hassan, et al., 2012, P. 1)، (Giuliao, 2009, P. 150).

هناك آراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والتنمية بالمجتمع، تم التوصل إليها من خلال عديد من الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي. ويمكن التميز في هذا الصدد بين ثلاثة آراء (Acosta, et al., 2009, PP. 2, 3)، (Abou Elseoud, 2014, PP. 5, 6):

الرأي الأول: يرى بعض الاقتصاديين أن التحويلات لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرات الإنتاجية المستقبلية. ويتوقف هذا على حجم هذه التحويلات ومقدار ما يوجه منها إلى استثمارات إنتاجية وما يتراكم منها في صورة رأس المال المادي والبشري. كما يمكن أن تسهم في تحسين الجدارة الائتمانية للمستثمرين المحليين، وتحسين الجدارة الائتمانية للدولة، ومن ثم، تعزز من قدرتها التنافسية على الدخول في الأسواق المالية الدولية والاقتراض بشروط أفضل لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية الأخرى (Ahmed, et al., 2011, P. 177)، هذا فضلاً عن توفير النقد الأجنبي الذي يعزز احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وتحقيق الاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، مما

يسهم في علاج عجز ميزان المدفوعات (Ahmed, (Siddique,et al.,2010, P.1)، (2010, P. 2). وبالتالي، تؤثر التحويلات إيجابياً على النمو الاقتصادي والتنمية بالمجتمع، من خلال تأثيرها على معدلات الادخار والاستثمار المحليين وميزان المدفوعات وتخفيف القيود المحلية على الائتمان وتنمية الصادرات وتنويع الأنشطة الاقتصادية والارتفاع بمستويات التوظيف والأجور وتنمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي، وبالتالي، تعمل على تنويع الدخل وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر لكثير من الأسر. وعادة ما يتم ذلك من خلال ثلاث قنوات أساسية هي (Ukeje & (Obiechina, 2013, P. 214)

- تمويل مباشر يسهم في زيادة رأس المال مقارنة بما كان الحال في حالة الاعتماد على المصادر المحلية فقط.
- توفير مزيد من فرص العمل، ومن ثم، الارتفاع بمستوى التشغيل والتوظيف.
- الارتفاع بمستوى الإنتاجية المتوسطة والفعالية {Total Factor Productivity(TFP)} من خلال التأثير على كفاءة الاستثمار المحلي والقطاعات الإنتاجية.

الرأي الثاني: يرى بعض الاقتصاديين أن التحويلات لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي، نتيجة لهجرة الأيدي العاملة والكفاءات الأكثر مهارة للخارج أو ما يسمى بهجرة العقول (Brai Drain) (Azam & Khan, 2011,P. 41)، (Chami,et (al., 2005, P. 77)، كما أنها تؤدي إلى الحد من الانخراط في الأعمال وزيادة الطلب على السلع الترفيهية بما فيها وقت الفراغ، ومن ثم، تؤدي إلى زيادة البطالة الاختيارية نتيجة لزيادة الاعتماد على

بها في حالة تحويلها من خلال القنوات غير الرسمية، وفي الحالة الأولى تؤثر إيجابياً على معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم، النمو الاقتصادي، بينما في الحالة الثانية عادة ما يكون تأثيرها أكبر على الاستهلاك أو الاستثمار في أنشطة متدنية أو عديمة الإنتاجية (Ahmed, 2010, P. 2).

٢ - ٣: الأدبيات التطبيقية

نظراً لزيادة أهمية تحويلات العاملين بالخارج سواء من حيث الحجم أو الوزن النسبي لها وبخاصة في الدول النامية في السنوات الأخيرة، فإن عديداً من الدراسات التطبيقية قد تناولت أثر تحويلات العاملين على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو عبر الدول وبخاصة في الاقتصاديات المصدرة للعمالة. والهدف من هذا الاستعراض للدراسات التطبيقية أنه يعد بمثابة دليل لاختيار المتغيرات المناسبة واختيار الأسلوب القياسي الملائم في هذا البحث، وسوف يتم التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية التي تركز على دور معينة قدر الإمكان وعلى أثر التحويلات على النمو الاقتصادي، للاستفادة بها في واقع الاقتصاد المصري وبما يتماشى مع هدف البحث، وسوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات بإيجاز وفقاً لتسلسلها الزمني التي جاءت تحت العناوين التالية:

التحويلات المحققة في الفترات السابقة (Hassan,et al., 2012, P. 18) ، كما قد يكون لها آثاراً سلبية على القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية في أسواق التصدير وما يترتب على ذلك من انكماش في القدرة الإنتاجية المحلية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لما يترتب عليها من زيادة في الطلب على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع القوة الشرائية بدون أن تسهم بصورة ملموسة في زيادة الإنتاجية ، ومن ثم ، زيادة المعروض من هذه السلع والخدمات، فضلاً عن التكدس الأسري والاجتماعي (WB, 2013, P.33). ويمكن تحديد ثلاثة أسباب لتلك الآثار السلبية (Ahmed, et al., 2011 P. 178)، (Al Khathlan, 2012, P. 174): أنها تتفق بصورة أساسية على الاستهلاك. وأن جزءاً صغيراً أو محدوداً من التحويلات يذهب إلى الادخار أو الاستثمار. كما أن الطريقة التي يتم بها الادخار والاستثمار لهذه التحويلات عادة ما تكون في مجالات الإسكان والأراضي أو الاكتناز في المجوهرات وهي أنشطة ليست مهمة في تأثيرها على الإنتاجية أو بمعنى آخر تستخدم في أنشطة غير منتجة في الاقتصاد القومي ككل (Ukeje & Obiechina, 2013, P. 215).

الرأي الثالث: يتمثل في أن عديد من الاقتصاديين يربطون بين الاستفادة من التحويلات ودورها في دعم النمو الاقتصادي بمدى التطور في القطاع المالي، حيث أن تطور الأسواق والمؤسسات المالية يرفع من كفاءة الاستخدام لهذه التحويلات (Koay & Choong, 2013, P. 509)، حيث أنه عندما تحول هذه التحويلات من خلال القنوات الرسمية والجهاز المصرفي يكون أثرها الإيجابي أكبر مقارنة

^٢ لا يوجد مقياس دقيق لحجم التحويلات بأي دولة نتيجة لوجود قنوات غير رسمية كثيرة لهذه التحويلات وقد تكون في صورة عينية، وعادة ما يقتصر حجم التحويلات على تلك التي تتم من خلال القنوات الرسمية وهي تقل عن الحجم الحقيقي لها بنسبة قد تصل إلى 50% (Ahmed, 2010, P. 2).

- "تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي: دليل من تركيا"، من خلال استخدام السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، وباستخدام الانحدار المتعدد وأسلوب (OLS). وتوضح نتائج تحليل الانحدار أن التحويلات يكون تأثيرها سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما كل من الصادرات والاستثمار المحلي يكون لهم تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ولا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (Karagoz, 2009).
- "تحويلات العمال المهاجرين والنمو الاقتصادي: دليل من بانجلاديش"، وتغطي الدراسة الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)، وذلك من خلال استخدام الانحدار المتعدد وأسلوب (OLS). وتوضح النتائج أن التحويلات يكون تأثيرها سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما كل من الصادرات والاستثمار المحلي يكون لهم تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ولا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (Ahmed, 2010).
- "تحليل تطبيقي لعلاقة تحويلات العاملين بالنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، وذلك خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٩)، من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL). وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج بالأجل الطويل، وأن تحويلات العاملين يكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، كما
- يكون للصادرات تأثير إيجابي ومعنوي بالأجل القصير (Ahmed, et al., 2011).
- "تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي: دليل من أذربيجان وأرمينيا"، من خلال استخدام السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)، وباستخدام الانحدار البسيط وأسلوب (OLS). وتوضح نتائج الانحدار أن التحويلات يكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدولتين (Azam & Khan, 2011).
- "تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي في الصين وكوريا: تحليل تطبيقي"، من خلال استخدام السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩). وتوضح نتائج التكامل المشترك وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي في كوريا، بينما تكون هذه العلاقة سلبية في حالة الصين. وتؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير على العلاقة الإيجابية بين التحويلات والنمو في كوريا، بينما كانت غير معنوية في الصين. وتوضح نتائج علاقات السببية وجود علاقة أحادية الاتجاه تكون من التحويلات إلى النمو الاقتصادي في كل من كوريا والصين (Hawaid & Raza, 2012).
- "العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في باكستان: نعمة الاستقرار الاقتصادي"، وذلك خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٠)، من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL)، ونموذج (ECM). وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج بالأجل الطويل، وأن التحويلات يكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي

- "الصادرات والمعونات والتحويلات والنمو الاقتصادي: دليل من السودان"، وتغطي الدراسة الفترة (١٩٧٧-٢٠١٠)، وذلك من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج (Toda & Yamamoto) وأسلوب جرانجر للسببية. وتوضح النتائج وجود علاقة إيجابية في الأجل الطويل بين النمو الاقتصادي وكل من الصادرات والتحويلات، وهذا يؤيد فرضية أن كل من الصادرات والتحويلات تقود النمو، بينما يتم رفض هذه الفرضية في حالة المساعدات الإنمائية، حيث يكون لها آثاراً سلبية على النمو. وبالنسبة لعلاقات السببية توجد علاقة ذات اتجاه واحد تتمثل في أن كل من المساعدات والعمل تسبب النمو، كما أن النمو يسبب تكوين رأس المال، بينما توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين التحويلات والنمو الاقتصادي (Marwan, et al., 2013).
- تأثيرات التحويلات على النمو: هل تكون العلاقة في صورة حرف (U)؟ وتغطي الدراسة الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٩) في بانجلاديش، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك وثلاثة أساليب قياسية هي (FMOLS)، (DOLS)، (CCR). وتوضح النتائج أن تأثير التحويلات على النمو يكون سلبياً في المراحل الأولى حتى تصل التحويلات إلى ٩% من الناتج المحلي، وكان أثرها إيجابياً على النمو عندما تجاوزت ١٧% من الناتج المحلي (Hassan & Bhuyan, 2013).
- "التحويلات الأجنبية والنمو الاقتصادي في باكستان: تحقيق تجريبي"، وتغطي الدراسة الفترة (١٩٧٨-٢٠١١)، باستخدام الانحدار المتعدد
- في الأجلين القصير والطويل، كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يكون إيجابياً ومعنوي على المدى القصير والطويل، ويؤثر معدل التضخم سلبياً على النمو في الأجلين القصير والطويل، وأن الصادرات يكون لها تأثير إيجابي على المدى الطويل ولكنه غير معنوي (Al Khathlan, 2012).
- "التأثيرات غير الخطية على النمو في الدول المتقدمة للتحويلات: تحليل قياسي للعلاقة بين التحويلات والنمو في بانجلاديش"، وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٦)، وباستخدام الانحدار المتعدد وثلاثة أساليب قياسية هي: (OLS)، (2SLS)، (GMM). وتوضح النتائج أن تأثير التحويلات كان سلبياً في المراحل الأولى، غير أنه يكون إيجابياً في المراحل اللاحقة، مما يدل على أن العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي تكون غير خطية (Hassan, et al., 2012).
- "أثر تدفقات التحويلات على النمو الاقتصادي في نيجيريا"، وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١١)، من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية لجرانجر. وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، وتوضح نتائج اختبارات السببية وجود علاقة ذات اتجاه واحد من كل من الناتج المحلي وتكوين رأس المال إلى التحويلات، ومن الناتج المحلي إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، ومن كل من التحويلات وسعر الصرف إلى الانفتاح التجاري (Akinpelu, et al., 2013).

الزمنية التي تغطي الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠)، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك وتحليل (OLS) في الأجل الطويل ونموذج (ECM) في الأجل القصير. وتوضح نتائج الأجل الطويل أن التحويلات والصادرات يكون لهم تأثير إيجابي ومعنوي على النمو، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف لم يكن لهم تأثير معنوي. كما تبين نتائج الأجل القصير أن التحويلات والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر يكون لهم تأثير إيجابي ومعنوي على النمو، بينما لا يكون لسعر الصرف تأثير معنوي (Ukeje & Obiech-ina, 2013).

يجدر بالذكر أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها:

- يستخدم وسائل تحليلية وقياسية أحدث في تحليل السلاسل الزمنية، فضلاً عن استخدام أسلوبين قياسيين، وبالتالي، تكون نتائجه أكثر دقة، كما سيتضح بالجانب التطبيقي.
- قصور الدراسات التي تتعلق بتحليل أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في مصر.
- يتناول فترة زمنية أطول نسبياً، فضلاً عن كونها أحدث مقارنة بمعظم الدراسات السابقة.

٣ : تطور تحويلات العاملين وأهميتها النسبية في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)

يستعرض هذا البند تطور تحويلات العاملين بالخارج وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية، فضلاً عن أهميتها النسبية كمصدر للتمويل الخارجي خلال فترة الدراسة، وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين، حيث يتناول الأول منهما تطور تحويلات العاملين بالخارج، بينما يختص الثاني

وأسلوب (OLS). وتوضح النتائج أن التحويلات تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي، بينما يكون كل من تأثير التضخم وسعر الصرف عليه سلبياً، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون إيجابياً ولكنه غير معنوي (Ahmad, et al., 2013).

- تأثير تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الباكستاني"، وتغطي الدراسة الفترة (١٩٩١-٢٠١٢)، وذلك من خلال استخدام الانحدار المتعدد وأسلوب (OLS). وتوضح النتائج أن التحويلات يكون تأثيرها إيجابي على النمو الاقتصادي، ولذا، يجب أن توجه السياسات لتنمية التحويلات لما لها من آثاراً إيجابية على عديد من المتغيرات التي تسهم في تحقيق أهداف النمو والتنمية بالمجتمع (Dilshad, 2013).

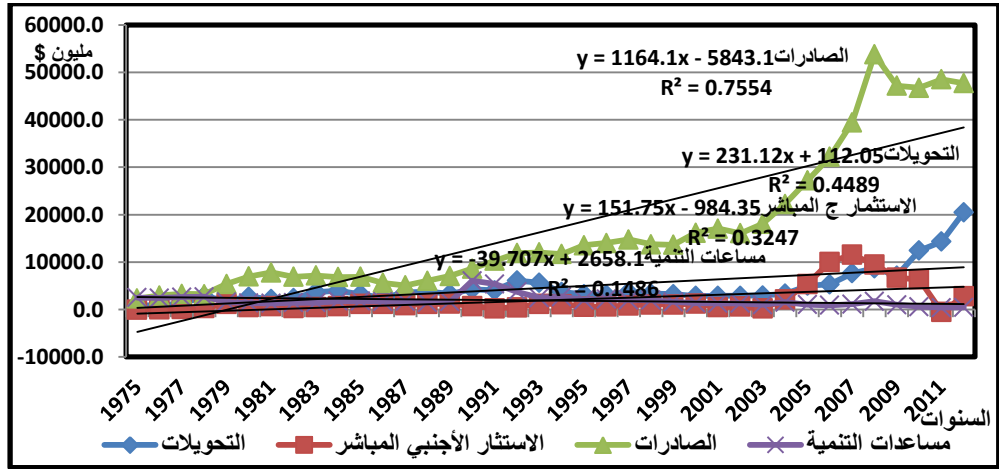
- "العلاقة بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي في ماليزيا"، وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٩)، من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL)، ونموذج (ECM). وتشير النتائج أن التحويلات والتطور المالي والصادرات يكون لهم تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما توضح علاقات السببية وجود علاقة ذات اتجاه واحد تتمثل في أن كل من التحويلات والتطور المالي تسبب النمو الاقتصادي، كما أن كل من الصادرات والتطور المالي تسبب التحويلات (Koay & Choong, 2013).

- "العلاقة بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي: دليل من نيجيريا باستخدام منهجية تصحيح الخطأ"، من خلال استخدام السلاسل

بدراسة الأهمية النسبية لها خلال تلك الفترة، وذلك على النحو التالي.

٣ - ١: تطور تحويلات العاملين بالخارج
يستعرض هذا البند تطور تحويلات العاملين بالخارج وعلاقتها بتدفقات موارد النقد الأجنبي والجدول رقم (٢).

شكل رقم (١) تطور تحويلات العاملين بالخارج مقارنة بالتدفقات الأجنبية الأخرى في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)



المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (١) م، وبيانات (UNCTAD, 2014).

جدول رقم (٢) تطور متوسطات تدفقات الموارد الخارجية في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)

مساعدات التنمية الخارجية		الاستثمار الأجنبي المباشر		صادرات السلع والخدمات		تحويلات العاملين بالخارج		البيان / الفترة
**%	القيمة*	**%	القيمة*	**%	القيمة*	**%	القيمة*	
13.05	2206.5	2.15	376.1	24.49	4031.8	9.44	1728.6	- 1975 1980
8.26	2035.3	3.68	878.2	21.17	6819.9	14.15	3291.7	- 1981 1990
4.56	2551.0	1.26	854.7	21.42	13187.8	6.54	3898.1	- 1991 2000
0.94	1040.2	3.44	4621.2	24.57	34693.8	5.00	7770.4	- 2001 2012
5.73	1883.8	2.73	1974.7	22.83	16857.7	8.51	4618.8	- 1975 2012

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (١) م، وبيانات (WDI, 2013)، (UNCTAD, 2014).
* القيمة بالمليون دولار وبالأسعار الجارية. ** % تكون كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي.

فضلاً عن تخفيف القيود على حركة الهجرة وزيادة الطلب على العمالة المصرية في منطقة الخليج، وبخاصة خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات، نتيجة للطفرة البترولية والانتعاش الاقتصادي بهذه الدول. ويوضح التحليل الاتجاهي للتحويلات عبر الزمن هذا الارتفاع كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، التي تبين زيادة التحويلات بحوالي ٢٣١ مليون دولار في المتوسط سنوياً.

ارتفعت إيرادات صادرات السلع والخدمات من حوالي ٤ مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات إلى حوالي ٣٤.٧ مليار دولار في العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة، وبما يمثل حوالي ١٦.٩ مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. وقد مثلت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي حوالي ٢٤.٥% في المتوسط سنوياً خلال الفترتين السابقتين، وبما يمثل حوالي ٢٢.٨% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل، وذلك نتيجة لتراجع هذه النسبة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ويوضح التحليل الاتجاهي للصادرات عبر الزمن هذه الزيادة وبخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة بالدراسة، وهو ما يبينه الميل الموجب لمعادلة خط الاتجاه العام، حيث يبين زيادة الصادرات بحوالي ١.٢ مليار دولار في المتوسط سنوياً. ويعكس هذا تحسن وضع الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية وبخاصة في العقد الأول

يلاحظ من الشكل السابق والجدول السابق ما يلي:

- ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج من ١.٧ مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، إلى حوالي ٧.٨ مليار دولار في المتوسط سنوياً في العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة، وبالتالي، ارتفعت هذه التحويلات من أقل من مليار دولار في بداية الفترة - ٨٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ - إلى حوالي ٢٠.٥ مليار دولار في نهاية الفترة - عام ٢٠١٢ - وبما يمثل حوالي ٤.٦ مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. وقد سجلت التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة خلال عقد الثمانينيات ١٤.٢% في المتوسط سنوياً انخفضت إلى ٥% في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة، وبما يمثل ٨.٥% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. ويعكس هذا زيادة التحويلات

باستمرار خلال فترة الدراسة نتيجة لزيادة الهجرة الخارجية للعمالة المصرية وبخاصة إلى منطقة الخليج العربي، ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية بالاقتصاد المصري وعدم توافر فرص العمل الكافية، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم وما ارتبط به من ارتفاع نفقات المعيشة وزيادة حدة الفقر،.. إلخ^٢، هذا

^٢ هذا فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، ومن ثم، زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وعدم المساواة في الحقوق والواجبات الاجتماعية، وكذلك سوء الإدارة وتقشي الفساد وانخفاض مستوى الخدمات العامة وبخاصة خدمات التعليم والصحة وارتفاع

تكاليف الحصول عليها، مما يجعل البيئة المحلية طاردة لأبنائها (WB, 2013, P. 33).

النظر في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها بـصـور أفضل.

■ تراجعت مساعدات التنمية من المنظمات الدولية والدول الغنية بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة من ٢.٢ مليار دولار وبما يمثل ١٣.١% من الناتج المحلي في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، إلى حوالي مليار دولار وأقل من ١% من الناتج المحلي في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة. ويعزى ذلك إلى حالة الركود العالمي خلال عقد الثمانينيات، كما ترتبط هذه المساعدات باعتبارها سياسية، ولذا، تكون غير مستقرة. ويوضح خط الاتجاه العام تراجع هذه المساعدات خلال فترة الدراسة بحوالي ٤٠ مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل.

يتضح مما سبق، أن المصدر الأساسي الأول لإيرادات النقد الأجنبي في مصر هو الصادرات، وأن تحويلات المصريين بالخارج تعد المصدر الثاني وهو أكثر أهمية مقارنة بمساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر، ولذا، فإنه يجب أن تعاد صياغة السياسات الاقتصادية وفقاً لهذه الأهمية، وتذليل كل الصعوبات التي تواجه الصادرات بما يعمل على زيادة قدرتها التنافسية بالأسواق الخارجية، وكذلك إعطاء أولوية أكبر للتحويلات والعمل على تنميتها وتسهيل تدفقها بالقنوات الرسمية، فضلاً عن الارتفاع بكفاءة استخدامها بما يحقق أهداف التنمية بالمجتمع المصري.

من الألفية الثالثة، وذلك نتيجة لزيادة إيرادات السياحة وزيادة الانفتاح والتحرير بالاقتصاد المصري وبخاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي وسعر الصرف.

■ ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣٧٦ مليون دولار وبما يمثل ٢.٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، إلى ٨٧٨ مليون دولار وبما يمثل ٣.٧% من الناتج المحلي في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات، ثم تراجعت إلى أقل من ذلك بكثير خلال عقد التسعينيات. وارتفعت بدرجة كبيرة إلى حوالي ٤.٦ مليار دولار وبما يمثل ٣.٤% من الناتج المحلي في المتوسط سنوياً في العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة، وبما يمثل حوالي ٢ مليار دولار، ٢.٧% من الناتج المحلي في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. ويوضح خط الاتجاه العام زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي ١٥٢ مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. يتضح من ذلك ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من حيث الحجم أو كنسبة من الناتج أو معدل زيادته، وأنها أقل بكثير من التحويلات في كافة هذه الجوانب، كما أن الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتبطت بالتوسع في تطبيق عمليات الخصخصة في السنوات الأخيرة، وقد وجهت معظم هذه الاستثمارات لشراء مشروعات قائمة وليس لبناء طاقات إنتاجية جديدة تزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، الأمر الذي يتطلب إعادة

٣-٢: تطور الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج
 سوف يتم توضيح الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج على المستويين الداخلي والخارجي بإيجاز كما يلي:

أولاً: على المستوى الداخلي: يمكن توضيح أهمية تحويلات المصريين العاملين بالخارج داخلياً من خلال مقارنتها بمصادر النقد الأجنبي الأخرى وكذلك معدلات الادخار والاستثمار المحلية، وذلك خلال العقود الأربعة الماضية تقريباً، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات جزئية، كما بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالخارج داخلياً في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)

تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من						البيان / الفترة
الادخار الإجمالي* %	الادخار المحلي %	مساعدات التنمية الخارجية %	الاستثمار الأجنبي المباشر %	الصادرات %	الادخار الإجمالي %	
50.3	44.1	68.7	78.3	459.6	42.9	1975 - 1980
35.4	45.4	63.7	161.7	374.8	48.3	1981 - 1990
24.1	27.8	48.9	152.8	456.1	29.6	1991 - 2000
34.7	24.9	36.3	747.0	168.1	22.4	2001 - 2012
34.9	34.1	51.9	245.2	233.9	27.4	1975 - 2012

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (١) م، وبيانات (WDI, 2013)، (UNCTAD, 2014).

* الادخار الإجمالي يتضمن كل من الادخار المحلي والادخار الأجنبي على المستوى القومي بالدولة.

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

التحويلات في تدعيم الادخار المحلي، الأمر الذي يسهم في توفير المتطلبات الاستثمارية اللازمة للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي. وذلك لأن التحويلات تمثل أحد مكونات الادخار الأجنبي، ومن ثم، تمثل عنصر مكمل للمدخرات المحلية، وبالتالي، تسهم في الارتفاع بمعدل الاستثمار المحلي (Karagoz, 2009, P. 1898).

■ رغم تراجع التحويلات كنسبة من الاستثمار المحلي، إلا أنها تمثل حوالي ٣٥% من الاستثمار المحلي وهي أيضاً نسبة مرتفعة، الأمر الذي يعني أهمية التحويلات في الارتفاع بمعدل الاستثمار وزيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع الذي على أساسه يتحدد معدل النمو المحقق به.

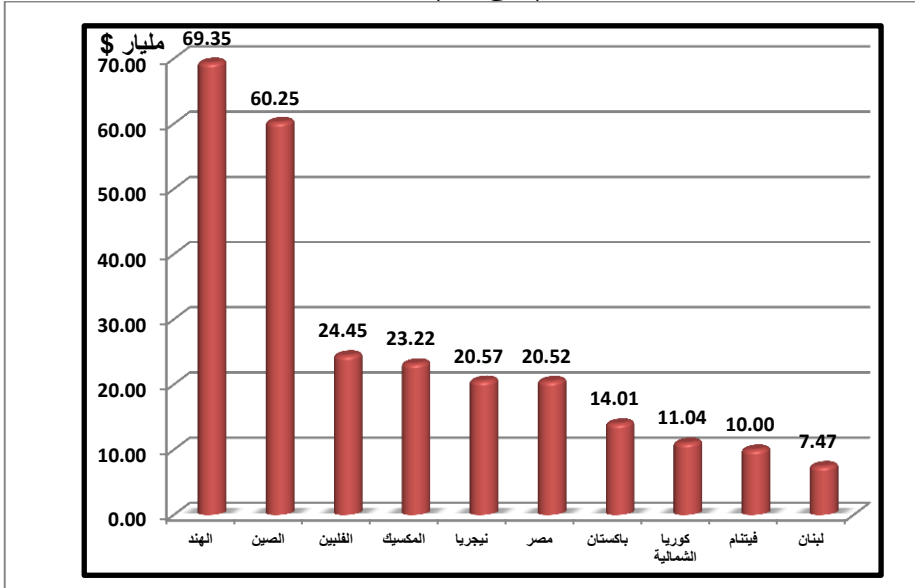
ثانياً: على المستوى الخارجي: يمكن توضيح أهمية تحويلات العاملين المصريين خارجياً من خلال تحديد المركز النسبي لمصر عالمياً، وتحديد النصيب النسبي لمصر من هذه التدفقات على المستوى العالمي والإقليمي، وعلى مستوى الدول النامية ومدى تطوره عبر الزمن، كما هو موضح بالشكلين رقم (٢)، رقم (٣).

■ أن التحويلات تراجعت كنسبة من الصادرات من حوالي ٤٣% في المتوسط سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات إلى ٢٢.٤% في العقد الأول وبداية الثاني من الألفية الثالثة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات بنسبة أعلى من التحويلات وبخاصة في العشر سنوات الأخيرة، ولكن مثلت التحويلات ما يفوق ربع إيرادات الصادرات - ٢٧.٤% في المتوسط سنوياً - خلال فترة الدراسة ككل وهي نسبة مرتفعة، الأمر الذي يدل على ارتفاع أهمية التحويلات.

■ أن التحويلات كانت أكثر أهمية بدرجة كبيرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدات التنمية الخارجية، حيث شكلت حوالي ٢.٣٤ ، ٢.٤٥ ضعف لكل منهما على التوالي في المتوسط خلال فترة الدراسة ككل، وهذا يعكس ضعف هذه المصادر بدرجة كبيرة مقارنة بالتحويلات.

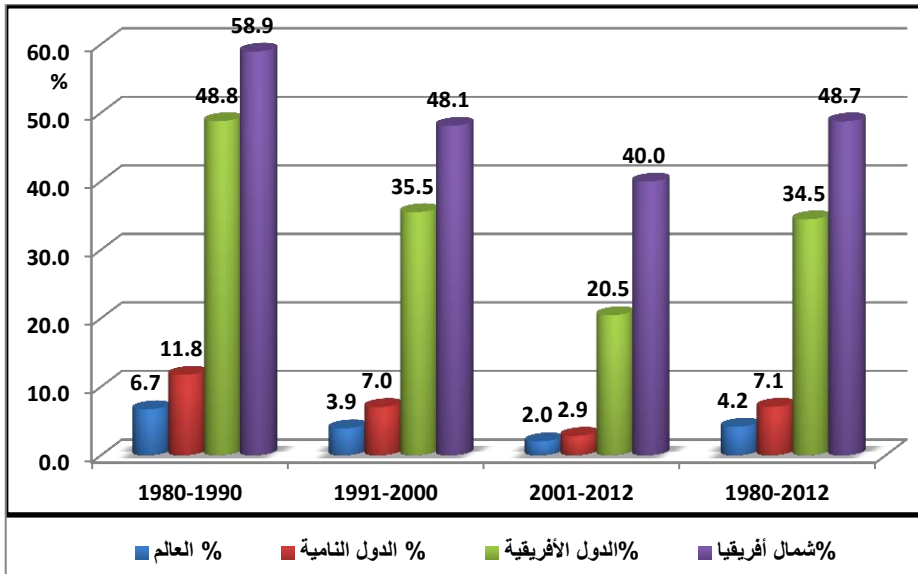
■ بمقارنة التحويلات بمعدلات الادخار، يلاحظ أنها تفوق نصف الادخار المحلي - حوالي ٥٢% منه - وتمثل حوالي ثلث الادخار الإجمالي - ٣٤% منه - مما يعكس أهمية

شكل رقم (٢) العشر دول الأكبر التي تستقبل التحويلات الخارجية على مستوى العالم في عام ٢٠١٢



المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات (UNCTAD, 2014).

شكل رقم (٣) تطور الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في مصر خارجياً خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)



المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (١) م، وبيانات (UNCTAD, 2014).

يتضح مما سبق، ارتفاع أهمية التحويلات في مصر مقارنة بمصادر النقد الأجنبي وكذلك معدلات الادخار والاستثمار، مما يعكس الأهمية المتزايدة للتحويلات على المستوى الداخلي، وكذلك على المستوى الخارجي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وبخاصة المالية والنقدية التي تسهم في تنمية هذه التحويلات، وسبل تدفقها من خلال القنوات الرسمية وذلك بالعمل على تنمية القطاع المالي والمصرفي، فضلاً عن الارتفاع بكفاءة استخدامها بما يرفع من مستوى الأداء بالاقتصاد المصري ويحقق أهداف التنمية به.

٤ : النموذج القياسي لتقدير أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في مصر

يهدف هذا النموذج إلى قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر كميًا، ومن ثم، تحديد الأهمية النسبية للتحويلات مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو، وبخاصة ما يتعلق منها بمكونات التمويل الخارجي سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير وذلك خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)، بما يسمح بصياغة السياسة الملائمة التي يمكن أن تسهم في زيادة هذه التحويلات والارتفاع بكفاءة استخدامها.

وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلى:

أولاً: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات.

ثانياً: تحديد المنهج القياسي الملائم في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج.

ثالثاً: تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج في الأجلين الطويل والقصير.

يلاحظ من الشكل رقم (٢) أن مصر تحتل الترتيب السادس عالمياً من حيث الدول التي تستقطب التحويلات في عام ٢٠١٢ بحوالي ٢٠٠.٥ مليار دولار، وهو نفس الترتيب في عام ٢٠١١ أيضاً بحوالي ١٤.٣ مليار دولار بعد كل من الهند والصين والفلبين والمكسيك ونيجيريا التي تحتل بنفس الترتيب المراكز الخمسة الأولى. وتستحوذ هذه الدول العشر على ٢٦٠.٩ مليار دولار وبما يمثل ٤٩.٤% ، ٦٤.١% من إجمالي تدفقات التحويلات العالمية والدول النامية على التوالي في عام ٢٠١٢. كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (٣) ومن خلال مقارنة التحويلات بمصر بالتدفقات العالمية أنها تراجعت نسبياً من ٦.٧% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات إلى ٢% في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وبما يمثل ٤.٢% خلال العقود الثلاثة الماضية وهي نسبة معقولة. وعلى مستوى الدول النامية أخذت نفس المسار السابق ومثلت حوالي ٧.١% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية خلال تلك الفترة. وعلى مستوى القارة الأفريقية ككل وشمالها تراجع النصيب النسبي لمصر من التحويلات في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها ويعكس هذا زيادة التحويلات على المستوى العالمي بمعدل أعلى من المحقق في مصر خلال تلك الفترة، ولكنها مثلت نسباً مرتفعة على مستوى القارة الأفريقية وشمالها بما يمثل حوالي ٣٥% ، ٤٩% في المتوسط سنوياً لكل منهما على التوالي خلال العقود الثلاثة الماضية. وعلى مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل مصر المركز الأول وتستقطب حوالي ٤٠% من تدفقات التحويلات إلى هذه الدول في عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢. (WB,2013, PP., 4, 5).

ب نماذج النمو الذاتية التي تكون كافة متغيراتها داخلية.

■ أنه ليس هناك أدلة قاطعة على أن نماذج النمو الذاتية التي تقترض أن كافة متغيراتها داخلية في ظل تزايد غلة الحجم تعطي نتائج تجريبية أفضل من نموذج سولو.

يعتمد نموذج سولو هذا على دالة إنتاج كـب - دوجلاس التي تكون على الصورة التالية (Bhattarai, (Solow , 1956, PP. 65- 96) 2008, PP. 224-229)

$$Y_t = A_t K_t^a L_t^{(1-a)} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن: Y تشير إلى مستوى الناتج الكلي.

K تشير إلى رصيد رأس المال بالمجتمع.

L تشير إلى عنصر العمل المستخدم.

A تشير إلى المستوى التكنولوجي أو

مستوى المعرفة الفنية بالمجتمع.

t تشير إلى الفترة الزمنية.

a ، $(1 - a)$ تمثل مرونتي الناتج بالنسبة

لكل من رأس المال والعمل على التوالي،

وتكون a موجبة: $0 < a < 1$

وبقسمة طرفي المعادلة على وحدات العمل

المستخدمة، يتم الحصول على المعادلة التالية

(Bhaskara, et al., 2008, P. 17):

$$Y_{lt} = A_t K_{lt}^a \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن: Y_{lt} تشير إلى متوسط ناتج العامل.

K_{lt} تشير إلى متوسط نصيب العامل من

رصيد رأس المال بالمجتمع.

A_t تشير إلى متوسط رصيد المستوى

التكنولوجي أو مستوى المعرفة بالمجتمع.

تماشياً مع ذلك سوف يتم تناول هذا القسم من خلال ستة بنود فرعية هي: توصيف النموذج ومصادر البيانات، والمنهج القياسي، وتحليل التكامل المشترك، وتقدير العلاقات في الأجل الطويل، وتقدير العلاقات في الأجل القصير، وأخيراً اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم.

٤-١: توصيف النموذج وتحديد

المتغيرات ومؤشراتها ومصادر

البيانات

يستند هذا النموذج في قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر كمياً إلى الأساس النظري لنموذج سولو الموسع (Extended Solow Growth Model) ، الذي يعتمد بدوره على دالة إنتاج كـب - دوجلاس التجميعية (Cobb-Douglas Aggregate Production Function) في ظل ثبات غلة الحجم (Hawaid & Raza , 2012, P. 7). ويرجع اختيار نموذج سولو إلى عدد من الأسباب لعل أهمها (Bhaskara, et al., 2008, P. 16):

■ أن نموذج سولو في ظل ثبات غلة الحجم يعالج النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، وباقي المتغيرات التي تؤثر فيه كمتغيرات خارجية، كما يسهل توسيع نطاقه ليشتمل متغيرات خارجية أخرى، الأمر الذي يمكن من إدخال عديد من المتغيرات المؤثرة في معدل النمو تماشياً مع هدف البحث.

■ سهولة تقدير نموذج سولو، ومن ثم، سهولة تحديد أثر المتغيرات الخارجية مثل التحويلات على النمو الاقتصادي كمتغير داخلي مقارنة

وتمثل المعادلة رقم (٢) تحديداً جيداً لمعدل النمو التوازني بالدولة (Steady State Growth Rate)، ونظراً لأنه عادة ما يفترض في نموذج سولو أن

$$A_t = A_0 e^{gT} \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن (A_0) تمثل الرصيد المبدئي لمستوى المعرفة الفنية بالمجتمع، وينمو هذا الرصيد (A_0) بمعدل ثابت عبر الزمن (T) مقداره (g) ، ولذا، فإن

$$Y_{lt} = A_0 e^{gT} K_{lt}^a \dots \dots \dots (4)$$

ويكون معدل النمو في ناتج العامل مساوياً للمقدار (g) في المعادلة (٤)، وتتأثر قيمة (g) هذه بعدد من العوامل التي تؤثر في إنتاجية العامل الكلية (Total Factor Productivity) عبر الزمن. وأهم هذه العوامل يتمثل في التحسينات التي تطرأ على رأس المال البشري المرتبطة بتطوير وتحسين كل من الخدمات التعليمية والصحية، والتحويلات، وكذلك الإنفاق الحكومي العام على البنية الأساسية، والانفتاح التجاري والمالي، والإصلاحات المؤسسية والسياسية.... إلخ. ولذا، يمكن التعبير عن المعادلة (٤) من خلال الصيغة الأكثر شمولاً التالية:

$$Y_{lt} = A_0 e^{(g_0 + g_1x_1 + g_2x_2 + \dots)T} K_{lt}^a \dots \dots \dots (5)$$

الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تم مناقشتها في القسم الثاني سوف يتم التركيز على المتغيرات التي تتعلق بتدفقات الموارد الخارجية في تأثيرها على النمو الاقتصادي وهي: التحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، فضلاً عن الاستثمار المحلي الذي يتأثر بهذه المتغيرات ويؤثر بدوره في النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن النموذج المقترح يتكون من الدالة التالية:

وبالتالي، فإن العوامل التي تؤثر في إنتاجية العامل الكلية (TFP) تتمثل في المعلمات (g_1, g_2, g_3, \dots) ، بينما يكون تأثير عنصر الزمن في الحد الثابت (g_0) . غير أنه لا يمكن تضمين المعادلة كافة المتغيرات التي تؤثر في إنتاجية العامل الكلية (TFP) ، وذلك لأن هذه المتغيرات يدعم بعضها بعضاً وعادة ما تعمل في نفس الاتجاه. ونظراً لصعوبة إجراء تقدير دقيق لأثر كل عامل بصورة فردية على النمو، فإنه سوف يتم التركيز على المتغيرات الأكثر أهمية وتأثيراً على معدل النمو التوازني الثابت في نموذج سولو من خلال تأثيره على الإنتاجية الكلية للعامل (TFP) وأحد أهم هذه العوامل هي التحويلات. واستناداً إلى

٤ لقد تم استخدام المتغير الخاص بمساعدات التنمية الرسمية في كثير من المحاولات القياسية، ولكن كانت النتائج غير منطقية في عديد منها، ولذا، تم استبعاده، كما تم استخدام عديد من المؤشرات الأخرى للتعبير عن المتغيرات المدرجة بالنموذج، غير أنه تم التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة في ظل المؤشرات التي تم التعبير عنها للمتغيرات المدرجة بالنموذج.

$$GDP_t = f (REM_t, FDI_t, EX_t, GCF_t) \dots \dots \dots (6)$$

نظراً لأن دالة كـب- دوجلاس التي تم الاعتماد عليها من خلال نموذج سولو للنمو هي دالة أسية، وبالتالي، فإن التحويل الخطي لها هو شكل الدالة Double (في صيغة اللوغاريتم الخطي المزدوج (Log Linear Function Form)، وبالتالي، تكون معادلة النموذج المقترح على الصورة التالية:

$$\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln REM_t + \beta_2 \ln FDI_t + \beta_3 \ln EX_t + \beta_4 \ln GCF_t + U_t \dots (7)$$

والأسعار الجارية كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي، وزيادته تعني ارتفاع معدل النمو عبر الزمن.

REM تشير إلى تحويلات العاملين بالخارج مقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة قيمتها عبر الزمن يعني زيادة التحويلات، والعكس صحيح، ويتوقع أن تكون آثارها إيجابية على النمو الاقتصادي، ولذا، تكون قيمة $(\beta_1 < 0)$.

FDI تشير إلى صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقدراً بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة قيمتها يعني زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي، خلق مزيد من فرص العمل ونقل للمعارف الفنية والتكنولوجية المتطورة،.. إلخ، وكلها عوامل تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، ولذا، يتوقع أن تؤثر إيجابياً على النمو، ولذا، تكون قيمة $(\beta_2 < 0)$.

EX تشير إلى صادرات السلع والخدمات مقدرة بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادتها تعني زيادة القدرة التصديرية للدولة، ومن ثم، زيادة إيرادات الصادرات وبدوره زيادة قدرة الدولة على استيراد مستلزمات الإنتاج ومتطلبات التنمية، وبالتالي، تسهم إيجابياً في دعم النمو

يرجع اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج إلى عدة أسباب هي:

- يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
 - أن هذا الشكل أكثر ملائمة للتعبير عن دالة كـب - دوجلاس في صورتها الأصلية، التي تم الاعتماد عليها في نموذج سولو.
 - أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)، نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للباقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
 - أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثير بوحدات القياس الخاصة بكل متغير. وفقاً للمعادلة السابقة، فإن رموز المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عنها وطريقة قياسها، فضلاً عن التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية وأثرها على النمو الاقتصادي وفقاً لمنطق الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية السابق استعراضها، كانت على النحو التالي:
- GDP** تشير إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) مقدراً بالدولار

الاقتصادي، ولذا، يتوقع أن تكون قيمة $(0 < \beta_3)$.
GCF تشير إلى إجمالي تكوين رأس المال بالمجتمع مقدراً بالمليون دولار، كمؤشر للاستثمار المحلي الإجمالي، وزيادة هذا الرصيد يسهم في زيادة مستوى التوظيف وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي، يكون أثره إيجابياً على النمو الاقتصادي، ولذا، يتوقع أن تكون قيمة $(0 < \beta_4)$.
U تشير إلى حد الخطأ العشوائي، الذي يفترض فيه أن يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي، ولذا، يكون وسطه الحسابي مساوياً للصفر وتباينه ثابتاً وقيمته مستقلة.

توضح بيانات الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية ومصنوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج، ويلاحظ من اختبار (Jarque-Bera) أن سلاسل البيانات للمتغيرات محل الدراسة تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوضح معاملات الارتباط أن النمو الاقتصادي يرتبط طردياً بكل المتغيرات التفسيرية بالنموذج، كما توضح معاملات الارتباط أنه يكون ارتباط قوي مع كل من الاستثمار المحلي والصادرات، وفوق المتوسط مع كل من التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية ومصنوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

<i>Ln GCF</i>	<i>Ln EX</i>	<i>Ln FDI</i>	<i>Ln REM</i>	<i>Ln GDP</i>	Variables
13.93	9.35	6.79	8.18	6.71	Mean
13.85	9.38	6.85	8.11	6.74	Median
15.40	10.89	9.36	9.93	8.01	Maximum
12.89	7.74	2.08	6.72	5.67	Minimum
0.68	0.82	1.43	0.62	0.65	Std. Dev.
0.37	0.17	-0.69	0.23	0.17	Skewness
2.32	2.40	4.97	4.46	1.99	Kurtosis
1.58	0.73	8.95	3.59	1.77	Jarque-Bera
0.45	0.69	0.01	0.17	0.41	Probability
515.30	345.93	251.12	302.58	248.25	Sum
16.83	24.38	73.56	13.71	15.07	Sum Sq. Dev.
37	37	37	37	37	Observations
				1.00	<i>Ln GDP</i>
			1.00	0.74	<i>Ln REM</i>
		1.00	0.78	0.65	<i>Ln FDI</i>
	1.00	0.79	0.81	0.91	<i>Ln EX</i>
1.00	0.91	0.71	0.78	0.98	<i>Ln GCF</i>

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١) م.

وجود علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات وقد لا يتحقق ذلك. ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Sultan, 2011, P. 71)، تلك التي تتميز بأهميتها الكبيرة خاصة لدى متخذي السياسات الاقتصادية وبخاصة في العلاقات التي تتعلق بقرارات الاستثمار والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.. إلخ، التي هي بطبيعتها علاقات طويلة الأجل (Christopoulos & Tsionas, 2004, P. 57). غير أنه إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة كل على حده، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة (Co-integration Relationship)، فإن البواقي تكون مستقرة، مما يعني أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في نفس الاتجاه، وبالتالي، يتحقق لها التوازن في الأجل الطويل، ومن ثم، يمكن قياس العلاقات بين المتغيرات بدون أخذ الفرق الأول لتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى تحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ {Error Correction Model (ECM)}، (Vazakidis & Adamopoulos, 2010, P. 581). لذا، سوف يتم استخدام أسلوب التكامل المشترك في قياس أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الأربعة الماضية، ويوجد في الأدب الاقتصادي عديد من الطرق لإجراء اختبارات التكامل المشترك، وأكثر هذه الطرق استخداماً بصفة عامة اختبار: {Engle – Granger two stage (EG)} {JMLJohansen Maximum Likelihood} (Shahbaz, et al., 2008 P. 476).

يستخدم البحث تحليل السلاسل الزمنية السنوية للبيانات التي تغطي الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية {World Development Indicators (WDI)} للبنك الدولي، والائتاد (UNCTAD). وقد روعي أن تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي محسوبة بالدولار وبالأسعار الجارية مراعاة للتجانس. كما تم تحويل المتغيرات إلى الصورة اللوغاريتمية كي تكون أكثر ملائمة للأساليب القياسية، وسوف يتم استخدام كل المتغيرات في الشرح بالجانب التطبيقي بدون كتابة الحرف الدال على اللوغاريتم (Ln) أمام أي متغير مراعاة للتبسيط.

٤ - ٢: المنهج القياسي

تعتمد الدراسات التطبيقية الحديثة في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على نماذج الانحدار التي تجمع بين علاقات الأجل الطويل والأجل القصير، وتستخدم هذه النماذج عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك، حيث يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تتجه في الأجل الطويل عادة نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في كثير من الأحيان أغلب بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تكون غير مستقرة (Non stationary)، وفي مثل هذه الحالة لا تصلح نماذج الانحدار التقليدية في دراسة العلاقات بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبالتالي، فإن الاختبارات الإحصائية العادية (R^2 , DW, F, T) لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها تبنى ضمناً على

- وتتطلب هذه الطرق أن تكون كافة متغيرات النموذج لها نفس رتبة التكامل (Integration Order)، كما أنه في حالة صغر حجم العينة لوحظ ضعف هذه الأساليب. غير أنه قد ظهر مؤخراً مدخل بديل للتكامل المشترك يتجنب مثل هذه القيود، من خلال اختبارات الحدود (Bound Tests)، المعروف باسم (Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) الذي يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) { Unrestricted Error Correction Model} وقد تم تطويره منذ عام ١٩٩٥ وقدم في عام ٢٠٠١، من قبل Pesaran, et al., 2001, P. 16. وبالإضافة إلى استخدام نموذج (ARDL) سيتم استخدام أسلوب إضافي يعتمد على أسلوب قياسي متطور لطريقة المربعات الصغرى (OLS) وهو أسلوب { Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) }، وهو يعد أحد نماذج التحليل المتقدمة التي تعتمد على أسلوب التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى، حيث يجمع بين أسلوب (OLS)، (GLS) للمقدرات طويلة الأجل، والمقدمة من قبل (Stock & Watson, 1993)، كي يتم تدعيم الثقة في النتائج التي يتم التوصل إليها للمقدرات الخاصة بالنموذج. يعد تحليل (ARDL) نموذج انحدار ديناميكي، حيث ينطوي على وجود فترات تباطؤ زمني، الأمر الذي يمكن من خلاله قياس العلاقات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، ويستخدم هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). ويتميز مدخل (ARDL) في اختبار التكامل المشترك عن اختبار كل من (EG)، (JML) بما يلي (Rahman & Salahuddin, 2000, PP. 10,11) (Narayan & Narayan, 2005, P. 510)، (Koay & Choong, 2013, P. 429).
- يمكن استخدامه حتى في حالة اختلاف رتبة التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج سواء كانت $I(1)$ أو $I(0)$.
 - يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، التي تكون له خصائص إحصائية أفضل في معالجة البواقي في الأجل القصير.
 - تكون نتائجه أكثر دقة في حالة العينات الصغيرة.
 - يسمح بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم التوصل إلى الوضع الأمثل.
 - يأخذ في حسابه التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر الزمن.
- سوف يتم تطبيق النموذج القياسي الذي يتعلق بقياس أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠١٢)، وفقاً لمدخل التكامل المشترك من خلال إتباع الخطوات الثلاث التالية:
- أولاً:** تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق الأسلوبين القياسيين - (ARDL)، (DOLS) - أن تكون المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج بينها علاقات التكامل المشترك (Co-integration Relationship) التي تضمن تحقق التوازن في الأجل الطويل، ويتم الكشف عن خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج علي مرحلتين:
- المرحلة الأولى:** اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي، يتم تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير على حده. هذا فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length)

المختلفة سواء $I(0)$ أو $I(1)$ أو أي منهما، ولذا، فإنه قد يرى البعض أنه لا يتطلب الأمر بالضرورة إجراء اختبار جذر الوحدة مقدماً، إلا أنه في حالة وجود بعض المتغيرات التي تكون رتبة تكاملها $I(2)$ أو أعلى فإنه لا يمكن تطبيق هذا المدخل، الأمر الذي يتطلب اختبار جذر الوحدة للتأكد من عدم وجود متغيرات تكون رتبة تكاملها $I(2)$ أو أعلى. ويوضح **الجدول رقم (5)** النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفروق عليها، وذلك من خلال اختبائي: ديكي - فولار الموسع {Augmented Dickey-Fuller (ADF)}، وفيليبس بيرون {Phillips-Perron (PP)}، باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews). **ويلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلي:**

- أن نتائج اختبار جذر الوحدة (UR) توضح عدم استقرار كل المتغيرات في صورتها الأصلية (Level) سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، باستثناء متغير واحد وهو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الذي يكون مستقر سواء في ظل وجود ثابت الدالة فقط أو ثابت الدالة والاتجاه معاً وفقاً للاختبارين.
- كافة المتغيرات الأخرى يتحقق لها الاستقرار بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك عند مستوى معنوية 1%، في ظل وجود ثابت الدالة.
- وفقاً لذلك، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى {Integrated of order (1)}، باستثناء المتغير (FDI)، الذي تكون رتبة تكامله من الدرجة صفر $I(0)$.

لمتغيرات النموذج من خلال متجهة الانحدار الذاتي (VAR).

المرحلة الثانية: اختبار مدى توافر خاصية التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات النموذج وهي: النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وكل من تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والاستثمار المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وذلك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood procedure) واختبارات الحدود (Bound Tests). ثانياً: تقدير العلاقات في الأجل الطويل، بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإنه يتم تطبيق الأسلوبين القياسيين - (ARDL)، (DOLS) - لتقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل.

ثالثاً: تقدير العلاقات الخاصة بالأجل القصير، يتم أخيراً تحديد العلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

وسوف يتم توضيح هذه الخطوات الثلاث بنفس الترتيب، حيث يتم الجمع بين التأصيل النظري والقياسي لكل منها بإيجاز، ثم يتم تقديم نتائج التطبيق القياسي الخاصة بكل منها.

٤ - ٣: تحليل التكامل المشترك

٤-٣-١: اختبار جذر الوحدة

(Unit Root Test):

يستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل للمتغيرات، ويسمح تحليل (ARDL) بقياس العلاقات بين المتغيرات ذات رتب التكامل

- وفقاً لهذه النتائج يمكن الاستمرار وإجراء اختبارات التكامل المشترك سواء من خلال وفقاً لتحليل (ARDL).
- تحليل (JML)، أو من خلال اختبارات الحدود وفقاً لتحليل (ARDL).

جدول رقم (٥) نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (U R) باستخدام اختباري:

ديكي- فولار (ADF)، فليبيس بيرون (PP)

رتبة المتغير (I)	المتغير في الفرق الأول				المتغير في وضعه الأصلي				المتغير / البيان
	فليبيس بيرون		ديكي- فولار		فليبيس بيرون		ديكي- فولار		
	None	Constant	None	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	
1	5.93- (0.00)	6.77- (0.00)	2.95- (0.00)	6.82- (0.00)	2.14- (0.51)	0.07- (0.94)	3.37- (0.07)	0.07- (0.94)	Ln GDP
1	6.14- (0.00)	6.74- (0.00)	6.14- (0.00)	6.74- (0.00)	1.84- (0.66)	0.88- (0.78)	1.83- (0.67)	0.99- (0.75)	Ln REM
0	6.28- (0.00)	7.83- (0.00)	5.86- (0.00)	5.92- (0.00)	3.83- (0.03)	3.49- (0.01)	3.83- (0.00)	3.49- (0.01)	Ln FDI
1	3.83- (0.00)	4.43- (0.00)	3.86- (0.00)	4.49- (0.00)	2.49- (0.33)	1.09- (0.71)	2.73- (0.23)	1.09- (0.71)	Ln EX
1	4.81- (0.00)	5.39- (0.00)	4.82- (0.00)	5.40- (0.00)	2.45- (0.35)	0.21 (0.97)	2.61- (0.50)	0.01 (0.95)	Ln GCF

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١) م.

- القيم الحرجة في (Level) في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية ١% = - ٣.٦٢ ، وعند ٥% = - ٢.٩٤ ، وفي حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معاً عند مستوى معنوية ١% = - ٤.٢٣ ، وعند ٥% = - ٣.٥٤ .
- القيم الحرجة في الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية ١% = - ٣.٦٣ ، وعند ٥% = - ٢.٩٥ ، وفي حالة (None) عند مستوى معنوية ١% = - ٢.٦٣ ، وعند ٥% = - ١.٩٥ .

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات الداخلة بالنموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Ahmed, eta l., 2011, P. 182)،

من خلال اختبار كل من:

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات الداخلة بالنموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Ahmed, eta l., 2011, P. 182)،

جدول رقم (٦) تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	عدد الفترات (Lag)
3.36	3.51	3.28	0.00	NA	0
-1.33	-0.43*	-1.79	0.00	177.95	1
-1.91	-0.26	-2.75	0.00	54.49*	2
-2.19*	0.22	-3.41*	0.00*	36.89	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% evel)

FPE: Final prediction error , AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion , HQ: Hannan-Quinn information criterion

٤-٣-٢: اختبارات التكامل المشترك

:(Co-integration Tests)

(Max-Eigen value Test)، (Trace Test)

ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بحد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي ١ ، ٢، ...، بحد أقصى (k-1)، حيث أن (k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهي خمس متغيرات، ويخلص الجدول رقم (٧) نتائج هاذين الاختبارين.

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال أسلوبين وهما: تحليل جوهانسون (JML)، واختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي، تحديد إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا. وسوف يتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (JML)، من خلال اختبارين هما:

جدول رقم (٧) نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (Trace (JML) and Max-Eigen tests)

Eigen value Test			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.05 Critical Value	Trace Statistic	
0.00	33.88	56.89	0.00	69.82	134.60	لا يوجد*
0.00	27.58	41.62	0.00	47.86	77.71	بحد أقصى (١)*
0.03	21.13	22.27	0.01	29.80	36.09	بحد أقصى (٢)*
0.09	14.26	12.73	0.09	15.49	13.82	بحد أقصى (٣)
0.30	3.84	1.09	0.30	3.84	1.09	بحد أقصى (٤)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١)م.

* تشير إلى رفض هذا الفرض عند مستوى معنوية ١%.

مقارنتها بالقيم الحرجة المقدر لها وفقاً لتقديرات (PSS) الجدولية، فإذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة تتجاوز القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بغض النظر إذا كانت رتبة التكامل $I(0)$ أو $I(1)$ للمتغيرات. بينما إذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (H_0). وتعد نتائج هذا الاختبار أكثر دقة مقارنة بالاختبارات التقليدية (Shahbaz, et al., 2008, P. 476).

تتمثل الصورة العامة لمعادلة نموذج (ARDL) التي تجمع بين كل المتغيرات في الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وتستخدم في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات، وبالتالي، تحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل من عدمه على الصورة التالية:

يتضح من هذا الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين، وهذا يعني وجود علاقات تحقق التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. إذ أنه يتم رفض فرض العدم بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى معنوية 1% وفقاً للاختبارين، كما يتم رفض فرض العدم بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقتين تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين عند مستوى معنوية 1%، كما يتم رفض فرض العدم بوجود علاقتين تكامل مشترك في مواجهة الفرض البديل بوجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين عند مستوى معنوية 1% وفقاً للاختبار الأول، و5% وفقاً للاختبار الثاني. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تسمح بإجراء الخطوة التالية لذلك، التي تتمثل في قياس هذه العلاقات، تلك التي تمثل علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

تعتمد اختبارات الحدود (Bound Tests) على تحليل (PSS F-Test)، حيث يتم حساب قيمة (F-statistics) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات طويلة الأجل، ثم من خلال

° إذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة تقع بين حدي القيم الحرجة المحددة جدولياً تكون النتيجة غير حاسمة، حيث عندما تكون رتبة تكامل كل المتغيرات $\{I(1)\}$ ، فإنه يتم اتخاذ القرار على أساس الحدود العليا، وبالمثل إذا كانت رتبة تكامل كل المتغيرات $\{I(0)\}$ ، فإنه يتم اتخاذ القرار على أساس الحدود الدنيا (Rahman & Salahuddin, 2000, P. 11).

$$\Delta GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \int_{i=0}^k \beta_{2i} \Delta REM_{t-i} + \sum_{i=0}^k \beta_{3i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^k \beta_{4i} \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=0}^k \beta_{5i} \Delta GCF_{t-i} + \beta_{6i} \ln GDP_{t-i} + \beta_{7i} \ln REM_{t-1} + \beta_{8i} \ln FDI_{t-1} + \beta_{9i} \ln EX_{t-1} + \beta_{10i} \ln GCF_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (8)$$

القيمة بالقيم الجدولية لها لاختبار فرض العدم في مواجهة الفرض البديل:

$$H_0: \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = 0$$

$$H_1: \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq \beta_8 \neq 0$$

يلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحسوبة

أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية، عند مستوى معنوية ١%، ولذا، فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وقبول الفرض البديل (H_1)، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي، يتم متابعة الخطوات التالية في تحليل (ARDL) في مثل هذه الحالة.

حيث أن (K) تشير إلى عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات في وضعها الأصلي، وقد تم الاقتصاد على ثلاث فترات تباطؤ، (Δ) تشير إلى الفرق الأول للمتغيرات $\beta_{1i}, \beta_{2i}, \beta_{3i}, \beta_{4i}, \beta_{5i}$ تمثل المعلمات الخاصة بالأجل القصير بالإضافة إلى معلمة الحد الثابت β_0 ، بينما $\beta_{6i}, \beta_{7i}, \beta_{8i}$ ، β_{9i}, β_{10i} فهي تمثل المعلمات الخاصة بالأجل الطويل، U تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول رقم (٨) ملخص نتائج اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك بالاعتماد على اختبار (Wald Test) وإيجاد قيمة (F-statistics) المحسوبة، ومن خلال مقارنة هذه

جدول رقم (٨) ملخص نتائج اختبارات التكامل المشترك (Bound Tests)

مستوى المعنوية		قيمة F الجدولية وفقاً لتقديرات (PSS)	F المحسوبة	
%1	%5		Probability	القيمة
3.74	2.86	I (0)	0.00	60.6
5.06	3.74	I (1)		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (١) م.

- القيم الحرجة مأخوذة من:

-Pesaran, et al., (2001), "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, Iss. 3, Table CI (iii), PP. 300.

٤-٤: تقدير علاقات الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال تحليل جوهانسون (JML)، واختبارات الحدود في الخطوة السابقة،

فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال الأسلوبين القياسيين - (ARDL)، (DOLS). وفقاً لنموذج (ARDL)، تكون الصيغة العامة لمعادلة الأجل الطويل كما يلي:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} REM_{t-i} + \sum_{i=0}^s \beta_{3i} FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_{4i} EX_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{5i} GCF_{t-i} + U_t \dots \dots \dots$$

ثم الأقل تدريجياً، وإعادة التقدير بعد كل عملية حذف إلى أن يتم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج التي تحتوي على المتغيرات المعنوية فقط (Dutta & Ahmed, 2004, P. 610). وبإجراء عملية التطبيع (Normalization) إن تطلب الأمر ذلك بإيجاد قيمة المتغيرات المستقلة بدلالة المتغير التابع بإعطائه قيمة الوحدة، حيث أنه في الأجل الطويل تكون قيمة المتغير في الفترة الزمنية (t) هي نفسها في الفترة الزمنية السابقة عليها (t-1) أي أن $GDP_t = GDP_{t-1}$ وهكذا لكافة المتغيرات، حتى يتم التوصل إلى قيم المعلمات المقدرة التي تعبر عن المرونات طويلة الأجل، كما توضحها بيانات الجدول رقم (٩).

حيث أن p, q, s, m, n تمثل العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني التي تم تحديدها من خلال متجهة الانحدار الذاتي (VAR) أما $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_5$ فهي تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل الطويل التي تعبر عن المرونات بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وكل من المتغيرات المستقلة. وبتطبيق تحليل (Hendry, 1995)، "من الصورة العامة إلى الصورة الخاصة" (General to Specific Approach)، على النتائج الأولية التي يتم الحصول عليها من خلال تقديرات المربعات الصغرى (OLS)، حيث يتم حذف المتغيرات غير المعنوية من النموذج بدءاً بالمتغيرات الأقل معنوية

جدول رقم (٩) تقديرات معلمات النموذج في الأجل الطويل وفقاً لتحليل كل من: (ARDL)، (DOLS)*

DOLS			ARDL			المتغير / البيان
Prob.	t-Statistic	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Coefficient	
0.010	3.089	0.192	0.002	3.406	0.074	Ln REM
0.000	-6.256	-0.224	0.003	-3.287	-0.129	Ln FDI
0.011	3.038	0.188	0.000	4.621	0.218	Ln EX
0.000	16.024	0.968	0.000	17.992	0.850	Ln GCF
0.000	-15.366	-8.544	0.000	-14.727	-6.864	Intercept
						جودة التوفيق
						R ²
						Adj. R ²
						DW

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١) م. * تشير إلى أن كل المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ١%.

يلاحظ من هذا التقدير ما يلي:

- **تحويلات العاملين (REM)**، كان تأثيرها إيجابي على النمو الاقتصادي بالتمودجين، وإن كان هذا التأثير ضعيف نتيجة لانخفاض قيمة المرونة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدره إلى أن زيادة التحويلات بنسبة ١٠% يترتب عليها ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة ٠.٧%، ١.٩% وفقاً لكل من نموذج (ARDL)، (DOLS) على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع الفرض المبدئي للدراسة.
 - **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**، وقد كان أثره سلبياً على النمو الاقتصادي بالتمودجين، ويعزى ذلك إلى أن معظم التدفقات التي تمت في مصر خلال العقدين السابقين ارتبطت بعمليات التوسع في الخصخصة لمشروعات قطاع الأعمال العام، وتوجه الجزء الأكبر من هذه التدفقات إلى شراء المشروعات المطروحة للبيع وليس لإقامة طاقات إنتاجية جديدة تفيد الاقتصاد الوطني وتحقق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي، لم يكن حتى أثرها محدود بل سلبى على النمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمة المقدر إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٠% يترتب عليها تراجع النمو الاقتصادي بنسبة ١.٣%، ٢.٢% وفقاً لكل من نموذج (ARDL)، (DOLS) على التوالي.
 - **الصادرات (EX)**، وقد كان أثرها إيجابياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمة المقدره إلى أن زيادة الصادرات بنسبة ١٠% يترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بحوالي ٢.٢%، ١.٩% وفقاً لكل من نموذج (ARDL)، (DOLS) على التوالي.
- ٤ - ٥: تقدير علاقات الأجل القصير**
- تتمثل الخطوة الأخيرة في هذا التحليل في تقدير المعلمات الخاصة بالأجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بأن يتم أخذ حد الخطأ من معادلة الانحدار المقدره في الأجل

الطويل- الخاصة بالنموذج الأساسي (ARDL)- وإدراجها في معادلة الأجل القصير مع أخذ فترة إبطاء لها، بالإضافة إلى الفرق الأول لكل المتغيرات بالنموذج مع مراعاة فترات الإبطاء السابقة لكل متغير وتكون أقل من الأجل الطويل بفترة، ولذا، فإن

$$\Delta GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^{p-1} \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q-1} \beta_{2i} \Delta REM_{t-i} + \sum_{i=1}^{s-1} \beta_{3i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{m-1} \beta_{4i} \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \beta_{5i} \Delta GCF_{t-i} + \phi ECT_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (10)$$

يتم اتباع نفس الأسلوب السابق الخاص بتقدير معاملات الأجل الطويل بتطبيق تحليل (Hendry, 1995)، "من الصورة العامة إلى الصورة الخاصة"، حيث يتم حذف المتغيرات غير المعنوية من النموذج بدءاً بالمتغيرات الأقل معنوية ثم الأقل تدريجياً، وإعادة التقدير بعد كل عملية حذف إلى أن يتم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج الذي يحتوي على المتغيرات المعنوية فقط (Kalyoncu, 2007, P.7)، وتوضح بيانات الجدول رقم (١٠) نتائج تقديرات الأجل القصير.

حيث أن Δ تمثل الفرق الأول للمتغيرات، $\{\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_5\}$ تمثل المعلمات المراد تقديرها في الأجل القصير، ϕ تمثل سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلي حالة التوازن المستقر في الأجل الطويل، (ECT) تمثل معامل التصحيح أو سرعة تكيف (Speed of Adjustment) النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة للتغير الذي يطرأ على العوامل المؤثرة عليه، أو بعبارة أخرى توضح الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل.

جدول رقم (١٠) نتائج القياس النهائية لعلاقات الأجل القصير وفقاً لنموذج (ECM)*

المتغير/ البيان	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta \ln REM_{-1}$	-0.181	0.040	-4.508	0.000
$\Delta \ln EX_{-1}$	0.248	0.075	3.289	0.003
$\Delta \ln GCF$	0.648	0.062	10.363	0.000
ECT_{-1}	-0.626	0.154	-4.058	0.000
Intercept	0.008	0.013	0.605	0.550
جودة التوفيق				
R^2	0.835			
Adj. R^2	0.813			
DW	1.469			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدولين رقم (١) م. * تشير إلى أن كل المتغيرات تكون معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ١%.

يلاحظ من هذا التقدير ما يلي:

- **تحويلات العاملين (REM)**، كان تأثيرها سلبياً على النمو الاقتصادي وذلك مع وجود فترة إبطاء واحدة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة التحويلات بنسبة ١٠% يترتب عليها تراجع النمو الاقتصادي بنسبة ١.٨%، وبالتالي، تتناقض هذه النتيجة مع الفرض المبني للدراسة. ويعزى هذا إلى أن معظم التحويلات توجه إلى الاستهلاك وبخاصة في صورة اقتناء السلع المعمرة مثل شراء المساكن أو بنائها، وكذلك السيارات والأدوات الكهربائية، إلخ، وسداد الديون التي تحملها المهاجرون في المراحل الأولى، وبالتالي، لا تسهم إيجابياً في الارتفاع بمعدلات الادخار والاستثمار، ويعزز ذلك ارتفاع معدلات التضخم بالاقتصاد المصري، مما يترتب عليه أن يكون معدل العائد الحقيقي على الاستثمارات المالية أو المدخرات بالسالب، ولذا، يفضل العاملون بالخارج وضع هذه التحويلات في صورة أصول حقيقية على الأصول المالية.
 - **الصادرات (EX)**، وكان أثرها إيجابياً على النمو الاقتصادي مع وجود فترة إبطاء واحدة، وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة الصادرات بنسبة ١٠% يترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بحوالي ٢.٤%، وهي تتوافق مع الأثر بالأجل الطويل وتقترب في تأثيرها على النمو منها.
 - **الاستثمار المحلي الإجمالي (GCF)**، وكان أثره إيجابياً على النمو الاقتصادي، كما أنه أيضاً أكثر المتغيرات تأثيراً على النمو وإن كان أقل مقارنة بالأجل الطويل، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة ١٠% يترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بحوالي ٦.٥%.
 - **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**، لا يكون له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي بالأجل القصير، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو بطبعه متغير طويل الأجل.
 - **أن معامل تصحيح الخطأ (ECT)**، كان معنوي عند مستوى ١%، وذو إشارة سالبة، وتدل قيمة معلمته على ارتفاع سرعة التعديل، حيث أن أي اختلالات أو صدمات في النمو الاقتصادي يتم تصحيحها بمعدل ٦٣% في المتوسط سنوياً، الأمر الذي يعني سرعة التكيف وتصحيح أي اختلال في النمو الاقتصادي واستعادته إلى حالة التوازن المستقر في غضون سنة ونصف تقريباً.
 - أن المقدرة التفسيرية للنموذج كانت مرتفعة إلى حد ما، إذ أن حوالي ٨٣% من التغيرات في النمو الاقتصادي تفسر من خلال المتغيرات المدرجة بالنموذج، كما أنه لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما توضحها إحصائية ديرين - واتسون (*DW*). كما أن نتائج النموذج تتفق إلى حد كبير مع التوقعات القبلية ومنطق كثير من الأدبيات النظرية والتطبيقية سالفه الذكر.
- يتضح مما سبق**، وجود توافق إلى حد كبير بين نتائج نموذج (*ECM*) في الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل من حيث اتجاه تأثير المتغيرات التفسيرية وقيم المعلمات المقدرة، فيما يتعلق بتأثير كل من الصادرات، والاستثمار المحلي. بينما تختلف فيما يتعلق بأثر تحويلات العاملين بالخارج الذي

٤ - ٦: اختبار مدى ملائمة وجودة

النموذج المستخدم

يمكن إجراء مجموعة من الاختبارات يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدره في كل من الأجل الطويل والأجل القصير كما هو مبين بالجدول رقم (١١)، ولعل أهم هذه الاختبارات (Muhammed, et al., 2011, PP. 62, 63)

يكون لها تأثير سلبي في الأجل القصير وإيجابي ضعيف في الأجل الطويل وهذه النتيجة تتفق مع كل من (Karagoz, (Hassan & Bhuyan, 2013)، (2009)، (Hassan, 2012)، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يكون له تأثير معنوي بالأجل القصير، بينما يكون سلبي بالأجل الطويل. كما أن المقدرة التفسيرية للنموذج كانت أعلى في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد القياسي ويدعم الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (١١) نتائج اختبارات الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي وثبات التباين للنموذج

البيان	الاختبار	إحصائية	القيمة	Prob.
الأجل القصير	الارتباط الذاتي	F-statistic	1.782	0.187
		Chi-Square(2)	3.952	0.139
	التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	4.191	0.123
	عدم ثبات التباين	F-statistic	1.717	0.172
	Chi-Square	6.519	0.164	
الأجل الطويل	الارتباط الذاتي	F-statistic	1.951	0.135
		Chi-Square(2)	8.587	0.072
	التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.441	0.796
	عدم ثبات التباين	F-statistic	0.815	0.568
	Chi-Square	5.202	0.518	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، استناداً إلى مخرجات النموذج الأساسي.

كل من (F-statistic)، (Chi-Square) غير معنوية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل حتى مستوى معنوية ٥%، وهذا يعني عدم رفض فرض العدم (H_0)، وبالتالي، لا يعاني النموذج من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الاختبار الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test)، وذلك بهدف التأكد من أن النموذج يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي، وبالتالي، يتفق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تم استخدامها، وذلك من

الاختبار الأول: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، رغم أن إحصائية ديرين-واتسون (DW) السابقة توضح أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير، غير أنها لا توضح إذا كان هناك ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الأولى، ولذا، يتم إجراء الاختبار الخاص بذلك من خلال {Breusch-Godfrey (BG)} والمعروف باختبار (LM Test)، وذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (١١). ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة

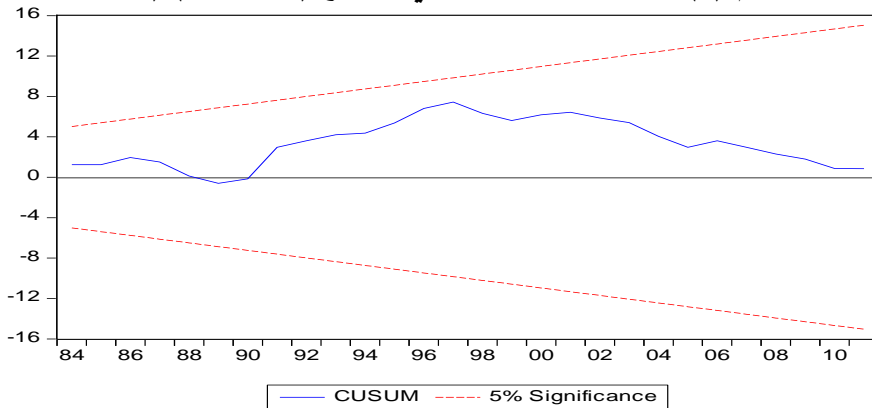
كما هو موضح بالجدول رقم (١١). ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة كل من (F-statistic)، (Chi-Square)، غير معنوية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، مما يعني عدم رفض فرض العدم (H_0)، وبالتالي، لا يعاني النموذج من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

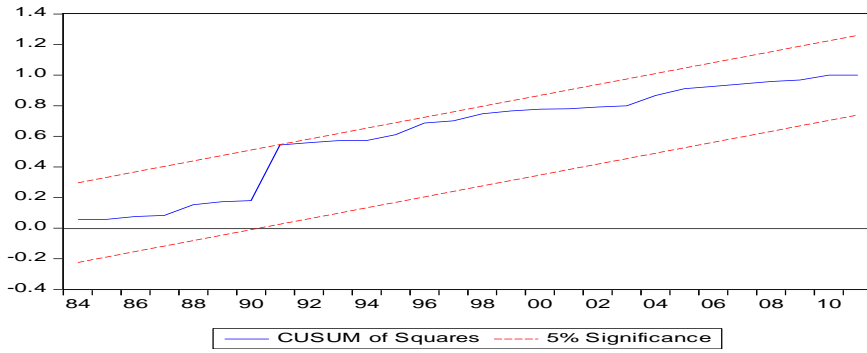
الاختبار الرابع: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، وذلك من خلال اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويتضح من هذين الاختبارين كما هو مبين بالشكل رقم (٤)، أن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية ٥% في الأجل الطويل، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية. وتوضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم، وأن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

خلال اختبار {Jarque-Bera (JB)} الميينة بالجدول رقم (١١)، ويلاحظ أن قيمة المعلمات الخاصة بهذا الاختبار (JB) غير معنوية حتى مستوى معنوية ٥%، مما يعني عدم رفض فرض العدم (H_0)، وبالتالي، فإن التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

الاختبار الثالث: اختبار عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity Test)، وذلك بهدف التأكد من تحقق افتراض ثبات تباين الحد العشوائي الذي يمثل أحد الافتراضات الأساسية التي تبنى عليه طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن ثم، ثبات انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن القيم المقدرة المناظرة للمتغيرات المستقلة، وهذا يضمن أن تكون المعلمات المقدرة تتسم بالكفاءة، وبالتالي، تكون اختبارات الفروض دقيقة وتكون المعلمات المقدرة أكثر مصداقية في عمليات التنبؤ، ومن ثم، يمكن الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال اختبار {Breusch-Pagan-Godfrey Test (BPG)}

شكل رقم (٤) اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)، (CUSUMSQ)





المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى مخرجات النموذج الأساسي (ARDL).

لإيرادات النقد الأجنبي بعد الصادرات وأكثر أهمية مقارنة بمساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود توافق كبير بين نتائج التقدير في النموذجين - (ARDL)، (DOLS) - فيما يتعلق بتأثير التحويلات الإيجابية على النمو الاقتصادي، وكذلك تأثير كل من الصادرات والاستثمار المحلي الإيجابي على النمو، بينما كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبياً على النمو في النموذجين، كما أن المقدرة التقديرية للنموذجين كانت مرتفعة.

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير (ECM) أن تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي كانت سلبية، ويعزى هذا لتوجيه التحويلات إلى الاستهلاك وليس إلى الاستثمار وقد ساعد على ذلك ارتفاع معدلات التضخم، بينما تأثر كل من الصادرات والاستثمار المحلي كان إيجابياً على النمو. كما أن سرعة التعديل كانت معنوية ومرتفعة، وتوضح أنه يمكن تصحيح أي صدمة أو

٥: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

٥-١: النتائج: تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- وفقاً للادبيات النظرية والتطبيقية أن تحويلات العاملين بالخارج تعد مصدراً مهماً لتدفقات الموارد الخارجية في الدول النامية، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها أكثر استقراراً مقارنة بمصادر التمويل الأجنبي الأخرى، غير أنه يوجد جدل كبير حول تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، حيث قد تكون إيجابية أو سلبية أو محايدة ويختلف ذلك من دولة إلى أخرى ومن دراسة لأخرى.
- ازدادت تحويلات المصريين بالخارج بمعدلات كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث تحتل مصر المرتبة السادسة عالمياً فيما بين الدول المتنافسة للتحويلات والمرتبة الأولى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس ارتفاع أهمية التحويلات خارجياً، فضلاً عن زيادة أهميتها داخلياً، حيث تمثل المصدر الثاني

الرئيسة للتحويلات، لأن هذا يسهم إيجابياً في زيادة التحويلات من خلال القنوات الرسمية، وبدوره يسهم في الارتفاع بمعدلات الادخار والاستثمار.

➤ اتخاذ كافة الوسائل التي تعمل على زيادة تحويلات العاملين بالخارج وتمييزها، من خلال الاهتمام بتنمية رأس المال البشري لزيادة القدرة التنافسية للعمالة المصرية بالخارج وبخاصة في الأسواق العربية، وتوفير التسهيلات المالية لانسياب هذه التحويلات لما لها من آثار إيجابية على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم، تسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

➤ يجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وإعطاء مزايا خاصة للتحويلات بما يعمل على تمييزها، فضلاً عن اتخاذ كافة الإجراءات لتوجيه هذه التحويلات إلى القطاع الإنتاجي، وبالتالي، تسهم في رفع معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، بدلاً من توجيهها إلى أنشطة غير منتجة الأمر الذي يسهم في زيادة تأثيرها الإيجابي بالأجل الطويل ويحد من آثارها السلبية بالأجل القصير.

➤ تيسير فرص الاستثمار الخاص والحر بالداخل من خلال تذليل المشكلات التي تواجه إقامة المشروعات الخاصة وتقديم الإعفاءات الضريبية لها، الأمر الذي يرفع من كفاءة استخدام التحويلات في أنشطة منتجة ويعمل على توفير مزيد من فرص العمل ويحقق أهداف التنمية.

➤ انشاء مؤسسات خاصة يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها في أنشطة انتاجية وتوفير حد أدنى من عوائد هذه الاستثمارات

اختلال في النمو الاقتصادي في غضون سنة ونصف تقريباً.

■ يوجد توافق بين نتائج الأجل القصير والأجل الطويل فيما يتعلق بتأثير الصادرات، والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، بينما تختلف فيما يتعلق بتأثير التحويلات التي كانت سلبية في الأجل القصير وإيجابية في الأجل الطويل، كما أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت أعلى في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير وهو ما يتوافق مع طبيعة التحليل القياسي. وقد اجتاز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية، مما يدل على ملائمة النموذج المستخدم واستقراره وأن نتائجه تتمتع بجودة توفيق مرتفعة.

٥ - ٢: التوصيات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في زيادة التحويلات وزيادة دورها في تحقيق أهداف التنمية في مصر بالمستقبل فيما يلي:

➤ يجب الاهتمام بالموارد الطبيعية والمستقرة لموارد النقد الأجنبي والممثلة في الصادرات والتحويلات، والعمل على تمييزها وبذل كثير من الجهود لزيادة التدفقات من هذه المصادر والاعتماد عليها بدرجة أكبر بدلاً من الاعتماد على المصادر الأخرى الأقل أهمية وغير المستقرة مثل مساعدات التنمية والاستثمارات المباشرة، لأنها ترتبط بظروف لا يمكن التحكم فيها لأنها خارجة عن إرادة الدولة، فضلاً عن الالتزامات والأعباء المرتبطة بها.

➤ الاهتمام بتطوير القطاع المالي وبخاصة القطاع المصرفي بما يواكب التطورات العالمية، وفتح فروع للبنوك المحلية في الأسواق المرسله

قائمة المراجع

- 1) Abou Elseoud M. S., (2014), "Do Workers' Remittances Matter for the Egyptian Economy?", *International Journal of Applied Operational Research*, Vol. 4, No. 1, PP. 1-26, www.ijorlu.ir.
- 2) Acosta P. A , Baerg N. R. & Mandelman F. S.,(2009), "Financial Development, Remittances and Real Exchange Rate Appreciation", *Economic Review*, Federal Reserve Bank of Atlanta, Vol. 94, No. 1, PP. 1-12, <http://www.google.co.uk/url>.
- 3) Ahmad N., ahmad A. & Hayat M. F.,(2013), "Foreign Remittances and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Investigation", *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, Vol. 3, No. 7, PP. 813-819, <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/>.
- 4) Ahmed J., Zaman K. & Shah I. A., (2011), "An Empirical Analysis of Remittances-Growth Nexus in Pakistan using Bounds Testing Approach", *Journal of Economics and International Finance*, Vol. 3, No. 3, PP. 176-186, Online at: <http://www.academicjournals.org/>.
- 5) Ahmed M. S., (2010), "Migrant Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Bangladesh", *ASA University Review*, Vol. 4, No. 1, <http://www.asaub.edu.bd/>.
- 6) Akinpelu Y. A., Olakunle J., Bada O. T. & Omojola O. S., (2013), "Effects of Remittance Inflows on Economic Growth of Nigeria", *Developing Country Studies*, Vol. 3, No.3, PP. 113-123 , Online at:

www.iiste.org.

للأسر المستقبلية للتحويلات، كما تدخل كشريك مع تلك الأسر في المشروعات الصغيرة التي لا تثمر فقط عن تحقيق الأرباح النقدية، ولكن أيضاً في ادماج تلك الأسر في سوق العمل وإقامة الأنشطة الإنتاجية، مما يحد من البطالة الاختيارية المرتبطة بالتحويلات.

٥ - ٣: البحوث المستقبلية:

من البحوث التي يمكن تناولها مستقبلاً في هذا المجال هو تناول أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في ظل وجود متغيرات أخرى. كما يتم تناول هذا الموضوع في صورة دراسة مقارنة في أكثر من دولة. وكذلك تناول أثر التحويلات على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل أثر التحويلات على الانتاجية الكلية، وأثر التحويلات على معدلات الادخار والاستثمار، وأثرها على التطور المالي بالمجتمع، وأثرها على مستوى التعليم، وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل،..إلخ. بالإضافة إلى تناول أبحاث تتعلق بالعلاقات السببية بين التحويلات والمتغيرات التي تتعلق بمستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع، مثل العلاقة بين التحويلات والنمو، وكذلك التطور المالي، ومستوى التعليم، والبطالة، والتضخم، وسعر الصرف،..إلخ.

- 7) Al Khathlan K., (2012), "The Link between Remittances and Economic Growth in Pakistan: A Boon to Economic Stability", *British Journal of Economics, Management & Trade*, Vol. 2, No. 3, PP. 167-185, www.sciencedomain.org.
- 8) Arranz M. R. & Giuliao P., (2009), "Remittances, Financial Development, and Growth", *Journal of Development Economics*, No. 90, PP. 144-152, Contents lists available at Science Direct, <http://www.anderson.ucla.edu/>.
- 9) Azam M. & Khan A., (2011), Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Azerbaijan and Armenia", *Global Journals Human Social Science*, Vol 11, Iss. 7, <http://www.google.com.eg/>.
- 10) Bhaskara R. B., Artur T., Chaitanya V. K., (2008), *Growth Effects of a Comprehensive measure of Globalization with Country Specific Time Series Data*, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen>.
- 11) Bhaskara R. B., Chaitanya V. K., (2009), *Growth Effects of Globalization in the Low Income African Countries: A Systems GMM Panel Data Approach*, Munich Personal REPEC Archive (MPRA), Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/>.
- 12) Bhattarai K., (2008), *Economic Theory and Models: Derivations, Computations and Applications for Policy Analyses*, First Published, Serials Publication, New Delhi, India.
- 13) Chami P., Fullenkamp C. & Jahjah S., (2005), "Are Immigrant Remittance Flows A Source of Capital for Development?", *IMF Staff Papers*, Vol. 52, No. 1, PP. 55-81, <http://www.ssrc.org/workspace/imaget/crm>.
- 14) Christopoulos D. K. & Tsionas E. G., (2004), "Financial Development and Economic Growth: Evidence from Panel Unit Root and Co Integration Tests", *Journal of Development Economics*, Vol. 73, PP. 55-74, www.elsevier.com/locate/econbase.
- 15) Datta K. & Sarkar B., (2014), "Relationship between Remittances and Economic Growth in Bangladesh: An Econometric Study", *Bangladesh Development Research Working Paper Series*, Online at: <http://www.bangladeshstudies.org/wps/>.
- 16) Dilshad W. B., (2013), "Impact of Workers' Remittances on Economic Growth: An Empirical Study of Pakistan's Economy", *International Journal of Business an Management*; Vol. 8, No. 24, PP. 126-131, <http://www.emeraldinsight.com/>.
- 17) Dutta D. & Ahmed N., (2004), "An Aggregate Import Demand Function for India: A Cointegration Analysis", *Applied Economics Letters*, Vol. 11, No. 10, PP. 607-613 <http://www.tandfonline.com>.
- 18) Hassan G. M. & Bhuyan M. S., (2013), "Growth Effects of Remittances: Is there a U-Shaped Relationship?" *Working Paper in Economics 16/13*, Department of Economics, Hamilton New Zealand, <http://www.google.co.uk/url>.
- 19) Hassan G. M., Shakur S. & Bhuyan M., (2012), "Nonlinear growth effect of remittances in recipient

- countries: an econometric analysis of remittances-growth nexus in Bangladesh”, *MPRA Paper No. 40086*, Online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/>.
- 20) Hawaid S. T. & Raza S. A., (2012), “Workers’ Remittances and Economic Growth in China and Korea: An Empirical Analysis”, *MPRA Paper No. 39003*, Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/>.
- 21) Hendry D. F., (1995), *Dynamic Econometrics: Advanced Text in Econometrics*, Oxford, UK: Oxford University Press.
- 22) Kalyoncu H., (2007), “An Aggregate Import Demand Function for Turkey: A Co integration Analysis”, *MPRA Paper*, No. 4260, Online at <http://mpra.ub.unimuenchen>.
- 23) Karagoz K., (2009), “Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Turkey”, *Journal of Yasar University*, Vol. 4, No. 13, PP. 1891-1908, <http://journal.yasar.edu.tr/>.
- 24) Koay Y. Y. & Choong C. K., (2013) “The Nexus Between Worker Remittances and Economic Growth in Malaysia”, *PROSIDING PERKE-M VIII, JILID 1*, PP. 507-5015, <http://www.ukm.my/fep/perkem/>.
- 25) Marwan N. F., Kadir N. A., Hussin A. & Zaini A. A., (2013), “Export, Aid, Remittance and Growth: Evidence from Sudan”, *Procedia Economics and Finance*, Vol. 7, PP. 3-10, <http://www.sciencedirect.com/>.
- 26) Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), “Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria”, *Developing Country Studies*, Vol. 1, No. 1, PP. 56-66, www.iiste.org.
- 27) Narayan P. K. & Narayan S., (2005), “Estimating Income and Price Elasticities of Imports for Fiji in A Co integration Framework”, *Economic Modeling*, Vol. 22, Iss. 3, PP. 423-438, <http://www.sciencedirect.com>.
- 28) Pesaran M. H., Shin Y. & Smith R. J., (2001) “Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships”, *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, Iss. 3, PP. 289-326, <http://onlinelibrary.wiley.com/>.
- 29) Rahman M. M. & Salahuddin M., (2000), *The determinants of economic growth in Pakistan: Does stock market development play a major role?*, <http://eprints.usq.edu.au/>.
- 30) Shahbaz M., Ahmad K. & Chaudhary A. R., (2008), “Economic Growth and Its Determinants in Pakistan”, *The Pakistan Development Review*, Vol. 47, No. 4, Part II, PP. 471-486, <http://www.pide.org>.
- 31) Sharaf M. F., (2014), The Remittances-Output Nexus: Empirical Evidence from Egypt, *Hindawi Publishing Corporation*, Economics Research International, Vo. 2014, Article ID 965240, <http://dx.doi.org>.
- 32) Siddique A., Selvanathan E. A. & Selvanathan S., (2010), *Remittance and Economic Growth: Empirical Evidence from Bangladesh, India and Sri Lanka*, Online At : <http://www.business.uwa.edu.au/>.
- 33) Stock J. H. & Watson M. W., (1993), “A Simple Estimator of Co integrating Vectors in Higher Order Integrated

- Systems”, *Econometrica*, Vol. 61, No. 4, PP. 783-820,
<http://www.jstor.org/stable>.
- 34) Ukeje E. U. & Obiechina M. E., (2013), “Workers’ Remittances – Economic Growth Nexus: Evidence from Nigeria, Using An Error Correction Methodology”, *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 3, No. 7,
<http://www.ijhssnet.com/journals/>.
- 35) UNCTAD, (2014), *UNCTADstat*, <http://www.unctad.org/en/Pages/Home.aspx>.
- 36) UNDP, (2002), *Egypt Human Development Report 2001/2002*, executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), Egypt,
<http://www.undp.org.eg>.
- 37) Vazakidis A. & Adamopoulos A., (2010), “A Causal Relationship Between Financial Market Development and Economic Growth”, *American Journal of Applied Sciences*, Vol. 7, PP. 575-583,
<http://scipub.org>.
- 38) WB, (2013), *Migration and Development Brief*, Migration and Remittances Unit, Development Prospects Group, The World Bank,
<http://siteresources.worldbank.org>.
- 39) WB, (2013), *World Migration Report 2013*, Migration Will-Being and Development, International Organization for Migration (IOM), The World Bank, <http://www.iom.int>.
- 40) World Bank, (2012), *World Development Indicators (WDI)*, (ESDS) International, University of Manchester, http://esds80.mcc.ac.uk/WDS_WB/TableView/table.
- 41) World Bank, (2013), *World Development Indicators (WDI)*, online at: <http://data.worldbank.org/>.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١) ممتغيرات النموذج وبعض الممتغيرات التحليلية المستخدمة في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢)

مساعدات التنمية		الصادرات		الاستثمار الأجنبي المباشر		تحويلات العاملين بالخارج		الناتج المحلي الإجمالي (ن م ج)		الاستثمار المحلي الإجمالي	البيان / السنة
% (ن م ج)	القيمة	% (ن م ج)	القيمة	% (ن م ج)	القيمة	% (ن م ج)	القيمة	نسب الفرد منه	القيمة		
19.83	2513	20.2	2308	0.06	8	6.5	825	316	12678	4230	1975
16.25	2433	22.3	2975	0.41	61	6.2	934	365	14974	4252	1976
13.79	2639	22.5	3291	0.55	105	6.3	1213	456	19136	5582	1977
11.51	2698	21.7	3229	1.36	318	11.9	2798	546	23432	7418	1978
10.07	1572	29.7	5396	7.79	1216	12.2	1905	356	15616	5129	1979
6.87	1383	30.5	6992	2.73	548	13.4	2696	448	20119	5536	1980
9.69	1298	33.4	7811	5.62	753	16.3	2181	291	13387	3950	1981
9.33	1457	27.0	6919	1.88	294	15.6	2439	331	15609	4695	1982
7.76	1457	25.5	7170	2.61	490	19.5	3666	389	18769	5392	1983
8.24	1768	22.4	6849	3.40	729	18.5	3963	434	21460	5898	1984
7.52	1774	19.9	6908	4.99	1178	13.6	3212	466	23608	6298	1985
6.78	1669	15.7	5645	4.95	1217	10.2	2506	474	24617	5836	1986
6.30	1723	12.6	5087	3.47	948	13.2	3604	514	27331	7129	1987
5.03	1497	17.3	6069	4.00	1190	12.7	3770	547	29774	10397	1988
5.03	1644	17.9	7094	3.82	1250	10.1	3293	587	32699	10390	1989
16.88	6065	20.0	8647	2.04	734	11.9	4284	632	35939	10355	1990
13.80	5409	27.8	10284	0.65	253	10.3	4054	676	39200	8298	1991
8.16	3738	28.4	11886	1.00	459	13.3	6104	776	45789	8921	1992
4.90	2483	25.8	12035	2.38	1207	11.2	5664	843	50620	10046	1993
4.76	2690	22.6	11714	2.01	1133	6.5	3672	926	56528	11661	1994
3.08	2026	22.5	13565	0.91	595	4.9	3226	1060	65758	13248	1995
2.96	2192	20.7	14033	0.86	636	4.2	3107	1172	73961	13412	1996
2.46	2007	18.8	14779	1.09	887	4.5	3697	1271	81572	14326	1997
2.27	1974	16.2	13754	1.23	1076	3.9	3370	1334	87146	18739	1998
1.76	1620	15.1	13654	1.16	1065	3.5	3235	1383	91906	19869	1999
1.43	1371	16.2	16175	1.29	1235	3.0	2852	1414	95684	18709	2000
1.44	1306	17.5	17066	0.56	510	3.2	2911	1317	90724	16567	2001
1.52	1312	18.3	16091	0.75	647	3.3	2893	1233	86522	15802	2002
1.37	1017	21.8	18074	0.32	237	4.0	2961	1036	74076	12509	2003
1.96	1553	28.2	22258	2.72	2157	4.2	3341	1087	79187	13413	2004
1.09	1034	30.3	27214	5.69	5376	5.3	5017	1273	94456	16979	2005
0.83	900	29.9	32191	9.32	10043	4.9	5330	1426	107742	20181	2006
0.86	1136	30.2	39469	8.76	11578	5.8	7656	1718	132165	27559	2007
1.06	1741	33.0	53800	5.76	9495	5.3	8694	2105	164844	36904	2008
0.53	999	25.0	47164	3.57	6712	3.8	7150	2358	187978	36199	2009
0.28	592	21.3	46731	2.98	6386	5.8	12453	2646	214623	40749	2010
0.18	412	20.6	48539	-0.21	-483	6.2	14324	2801	231222	44721	2011
0.19	480	18.6	47727	1.11	2798	8.1	20515	3013	252947	48904	2012

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: (World Bank, World Development Indicator, 2012, 2013) و (UNCTAD, 2014).

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار وبالأسعار الجارية.

- قيمة كل من الاستثمار المحلي الإجمالي، الناتج المحلي، والتحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، ومساعدات التنمية، مقدره بالمليون دولار وبالأسعار الجارية.